

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية ومحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

الشعبة: المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

دراسة مراقبة الداخلية ومراجعة الحسابات في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة بالمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء

تحت إشراف الأستاذ:

- د/ بن شني يوسف

من إعداد الطالبة:

- بساحة راضية

اللجنة المناقشة:

رئيسة	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر-أ	د/ بسدات كريمة
مشرفا ومقررا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر-أ	د/ بن شني يوسف
مناقش	جامعة مستغانم	أستاذة محاضرة-أ	د/ بن شني عبد القادر

2018/2017

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد
فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما
فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة
وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا } { الإسراء 32 – 33 }

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما الله
لي ...

وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

-إلى من جمعني بهما القدر مشاركتي الحياة بدموعها وابتسامتها رفيقتنا دربي

بودالية فائزة وبلغشام سعاد

إلى من جمعنتني بهم مدرجات الجامعة إلى كل الزملاء والزميلات.

وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

شكر و تقدير

كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكلفت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي أنعم بها علينا فهو العلي القدير ،

لا يسعنا و نحن في هذا المقام ، إلا أن نتقدم بواسع الشكر و التقدير إلى من لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته لإكمال هذه المذكرة الدكتور "بن شني يوسف" لما قدمه لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة انجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث،

و نخص بالذكر أستاذتنا الذين أشرفوا علينا

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات و التسهيلات و المعلومات فلهم منا كل الشكر.

المخلص باللغة العربية:

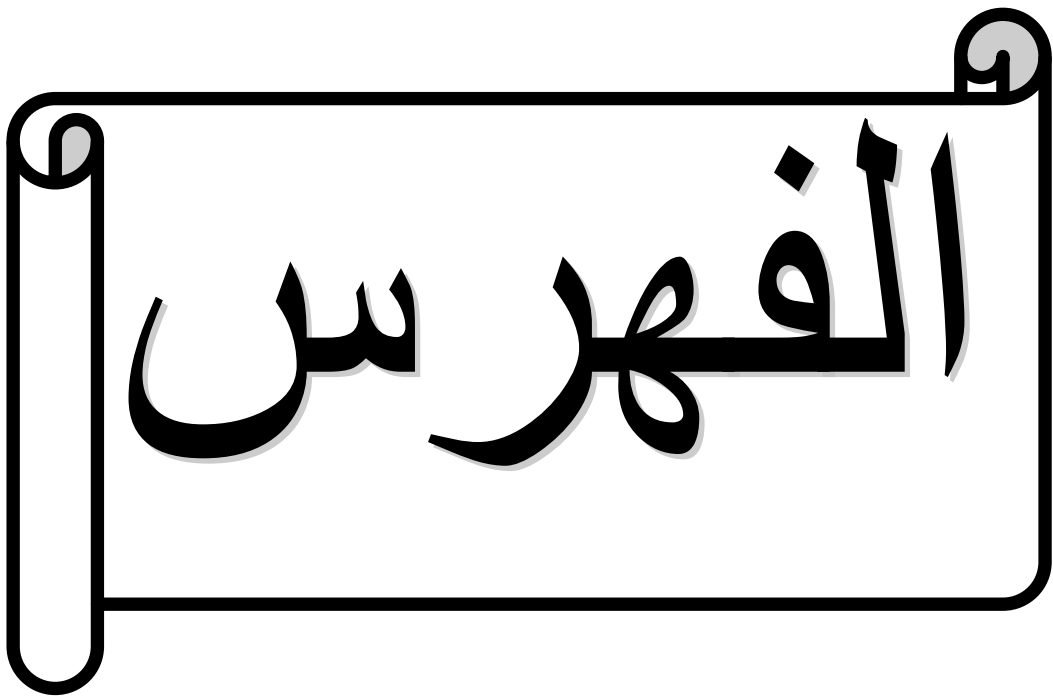
إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية، هو من مهام المؤسسة، ومن مسؤوليتها أيضا السهر على مدى سلامة تطبيقه، تعتبر الرقابة الداخلية النقطة التي يركز عليها المدقق عند إعداد برنامج التدقيق، وتحديد حجم الاختبارات التي سيقوم بها، كما أنّ ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يعمل فقط على تحديد طبيعة الحصول على الأدلة، وإنما يعمل أيضا على تحديد العمق المطلوب في عملية فحص تلك الأدلة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق الحسابات، مدقق حسابات، الرقابة الداخلية، أدلة الإثبات.

Résumé en français:

L'existence d'un système efficace de contrôle interne, est l'une des tâches de l'entreprise, sa responsabilité est d'assurer la sécurité de son application, le contrôle interne sur lequel se base l'auditeur lors de la préparation du programme de vérification, et de déterminer le taux des examens qui seront menées, et la faiblesse ou la force du système de contrôle interne ne détermine pas seulement la nature de l'obtention de preuves, et également déterminer la profondeur requise dans le processus d'examen de ces éléments de preuve.

Mots clés: audit, auditeur, contrôle interne, données probantes.



الفهرس العام

	شكرو تقدير
	الإهداء
	الفهرس العام
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ	المقدمة العامة
	الفصل الأول: ماهية مراجعة الحسابات
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفهوم المراجعة وأهدافها
3	المطلب الأول: مفهوم المراجعة
6	المطلب الثاني: أهداف المراجعة
7	المطلب الثالث: مبادئ المراجعة
8	المطلب الرابع: الرابع المقارنة بين المحاسبة والمراجعة
9	المبحث الثاني: أنواع المراجعة
9	المطلب الأول: من حيث القائم بالمراجعة
13	المطلب الثاني: من حيث الإلزامية
14	المطلب الثالث: من حيث مجال أو نطاق المراجعة
15	المطلب الرابع: من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة.
16	المبحث الثالث: معايير المراجعة
16	المطلب الأول: القواعد العامة وقواعد تنفيذ مهمة المراجعة
18	المطلب الثاني: معايير إعداد التقرير.
19	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: ماهية الرقابة الداخلية
21	تمهيد
22	المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية
22	المطلب الأول: نشأة الرقابة الداخلية
23	المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية
26	المطلب الثالث: مجالات الرقابة الداخلية
27	المطلب الرابع: طرق تقييم أنظمة الرقابة
29	المبحث الثاني: خصائص ووسائل المراقبة الداخلية
29	المطلب الأول: خصائص المراقبة الداخلية
31	المطلب الثاني: وسائل المراقبة الداخلية
33	المطلب الثالث: حدود وإجراءات المراقبة الداخلية

35	المبحث الثالث: المراجعة الداخلية
35	المطلب الأول: المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية
36	المطلب الثاني: أسلوب تنفيذ للمراجعة الداخلية وأهدافها
39	المطلب الثالث: أهمية المراجعة الداخلية ومجال تطبيقها
42	المطلب الرابع: الإطار القانوني للمراجعة الداخلية في الجزائر ووثائق عملية المراجعة.
44	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء
46	تمهيد
47	المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء.
47	المطلب الأول: تعريف المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء.
48	المطلب الثاني: مهام ووظائف المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء
49	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء.
53	المطلب الرابع: المديرية المالية في المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء المهام والوظائف:
55	المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية
55	المطلب الأول: أهداف اختبار نظام الرقابة الداخلية
56	المطلب الثاني: تداول الوثائق
58	المطلب الثالث: قوائم استقصاء الرقابة الداخلية
62	المطلب الرابع: تقرير المراجع الداخلي
63	المطلب الخامس: اقتراحات وتوصيات المراجع الداخلي
64	خلاصة الفصل
67	الخاتمة
70	قائمة المراجع

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11-10	المقارنة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.....	1
56	عملية إعداد كشف الأجرة.....	2
57	عملية التسجيل المحاسبي.....	3
57	الفصل بين الوظائف.....	4
59	قائمة استقصائية لعملية إعداد كشف الأجرة وعملية صرفها.....	5
61	نقاط القوة ونقاط الضعف.....	6



فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38 نموذج التلخيصي لأهداف المراجعة الداخلية.....	1
50 الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء.....	2
54 الهيكل التنظيمي لفرع الانتاج.....	3

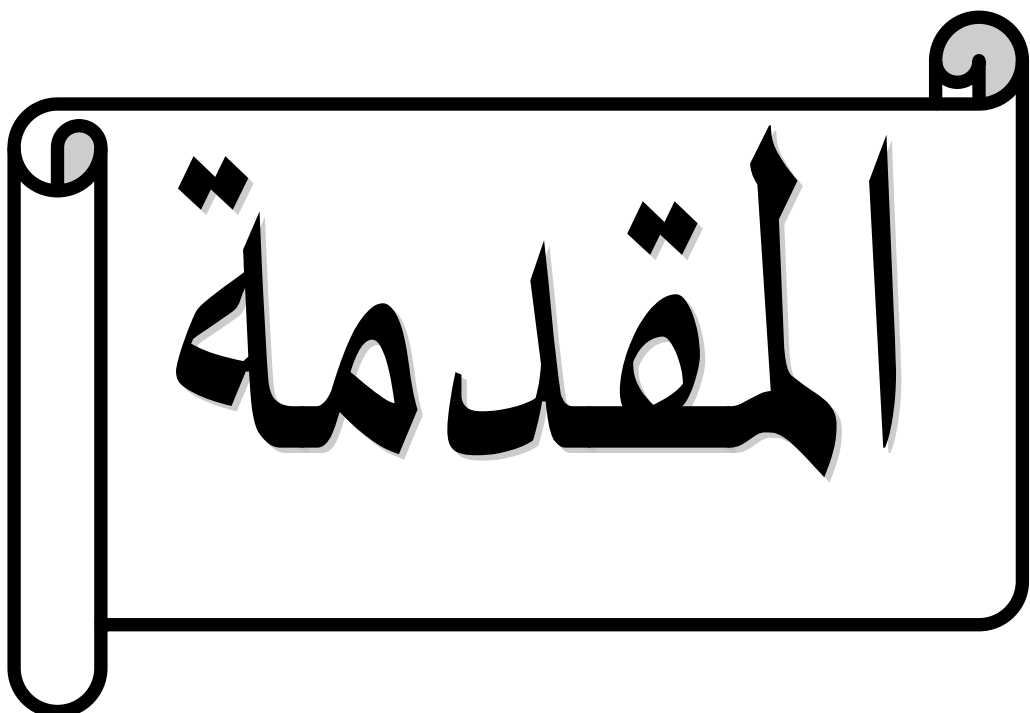


قائمة

المختصرات والرموز

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	دلالاته
SMA	SOCIETE MAGHREB CERAMIQUE
COSO	Committee Of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission
P.R.I	prime de rendement individuelle
P	page
ص	صفحة
ص ص	تعدد صفحات
م	مطبقة
غ م	غير مطبقة
ق	قوة
ض	ضعف



تعد المؤسسة العضو المحرك والهيكل القائم عليه أي نظام اقتصادي، كونها تجمع بين المورد البشري والطبيعي والعنصر المالي والفني تحت مجموعة من الظروف وهذا لتحقيق أهداف قد تكون تقديم خدمات أو إنتاج منتجات مع الحرص على تحقيق أرباح تضمن بقاء واستمرار المؤسسة في وسط يمتاز بالمرونة والتغيرات اليومية. ومن جراء هاته التغيرات، عرف الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة موجة من التحولات تمحورت في مجملها حول البنية الهيكلية الاقتصادية من خلال الانتقال إلى الاقتصاد القائم على آليات السوق، ما جعل المؤسسات الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى تهتم بالمؤشرات التي تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة، وتعمل على حفظ التوازن المالي والتوسع في السوق لتحقيق البقاء. ويعتبر تاريخ المحاسبة في الواقع أيضا مرآة تعكس تاريخ الحضارة الإنسانية فكلما تقدمت الحضارات الإنسانية كلما تقدمت المحاسبة وتطورت نظمها، لذلك نجد أن المحاسبة ظهرت بظهور الحضارة الأولى في مصر القديمة وبابل وذلك لقيد الأصناف الواردة والمنصرمة من المخازن، ثم ظهرت السفن التجارية عند الفينيقيين الذين قبل أنهم اخترعوا الحروف الأبجدية أساسا لتنظيم عملية مسك الدفاتر كما عرفت أيضا عند الإغريق الذين امتازوا بدقة تنظيم حساباتهم و كانت العمليات المحاسبية قليلة فكان المراجع يراجع نفسه بنفسه.

ولكن ما إذا بدأت الإمبراطوريات القديمة التي ظهرت في فجر الحضارة الإنسانية تمارس قدرا من التنظيم حتى ظهرت المحاسبة المنظمة واستخدام نظم محكمة لمراجعة الحسابات العامة. ومن هنا بدأت تظهر المراجعة خاصة مع ظهور مؤسسات اقتصادية كبيرة الحجم، فتعددت مصالحها كشركات المساهمة، وكما ظهرت أيضا المؤسسات المالية كالبنوك مما توسع نطاق المراجعة الداخلية، وأصبحت الحاجة ملحة لها وذلك للحفاظ على أموال المؤسسة وحقوق المساهمين.

وعليه فانه من أجل ضمان التسيير الجيد للمورد البشري والطبيعي والمالي داخل المؤسسة واختيار القرارات الرشيدة في الوقت المناسب وبكل موضوعية وعقلانية وحتى تحتاط المؤسسة من الانحرافات ي تكاليف الإنتاج للوحدة الواحدة في ظل المنافسة القائمة ، كان عليها أن تنتهج الأساليب العلمية الدقيقة لوضع المؤسسة في المسار الصحيح للتنمية لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي للمؤسسة، مما أصبحت هذه الأخيرة تستوجب استعمال نظام رقابة داخلية وذلك لتسهيل عملية القيام بوظيفة المراجعة و المتمثلة في تقييم هذا النظام وإعطاء رأي فني محايد حول صدق و شرعية الحسابات.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية؟



وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالمراجعة؟
2. إلى ما ترمي له المراجعة الداخلية بصفة عامة؟
3. ما الهدف المرجو من المراجعة الداخلية لنظام الرواتب والأجور؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة السابقة ننطلق من الفرضيات التالية:

- ❖ المراجعة فهي فحص دوري يقوم به شخص محترف محايد والغرض منه إعطاء رأي شخصي محايد مدعم بأدلة وبراهين حول صدق وشرعية الحسابات وكذا القوائم المالية والبيانات المحاسبية.
- ❖ ترمي المراجعة الداخلية بصفة عامة إلى:
 - تقييم مدى التزام العمال بالمسؤوليات المستندة إليهم.
 - فحص مدى صحة المعلومات المحاسبية التي تصل إلى المسؤولين.
 - تقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به في المؤسسة.
- ❖ إن الهدف الأساسي لنظام الرواتب والأجور الذي ينبغي على المراجع تدقيقه هو أن التكاليف العائدة لمستخدمي المؤسسة لكل دورة من الدورات المحاسبية المعنية مسجلة كما يجب.

أهمية البحث:

إن أهمية الموضوع تتمثل في تبسيط وظيفة من وظائف المؤسسة الحديثة وتبسيط الضوء عليها وذلك باستعراض مختلف المراحل التي تتخلل القيام بهذه الوظيفة.

الهدف من البحث:

إن الأهداف التي نسعى للوصول إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هو إظهار فعالية المراقبة الداخلية والمراجعة الداخلية في دعم التسيير الجيد للمؤسسة وإعطاء الصورة الحقيقية والدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقديم الإرشادات لمتخذي القرارات.

الأسلوب المنهجي والتحليلي:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يلاءم طبيعة الموضوع المدروس والذي يعتمد على جمع المعطيات التي تساعد على التحليل.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع لعدد اعتبارات من الجانبين الذاتي والجانب الموضوعي.



الجانب الذاتي:

- _ نوع التخصص الذي ندرس فيه له علاقة وطيدة مع الموضوع المختار.
- _ الميل الطبيعي إلى احتراف مهنة المراجعة.
- _ ثراء المكاتب الجامعية والمكاتب العمومية الأخرى.

الجانب الموضوعي:

- _ النقص الفادح الذي تعاني منه المؤسسات العمومية في تطبيق الرقابة الداخلية.
- _ أهمية ومكانة الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- _ ضرورة تطبيق الرقابة الداخلية في المؤسسة.

خطت البحث:

قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث (03) فصول.

الفصل الأول: المراجعة

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، يشمل المبحث الأول ماهية المراجعة والذي يشمل أولاً بتعريف المراجعة وأهدافها، مبادئ المراجعة، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أنواع المراجعة، وأخيراً في المبحث الثالث تناولنا معايير المراجعة.

الفصل الثاني: الرقابة الداخلية

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث بدأنا في المبحث الأول عموميات حول الرقابة الداخلية بدأ من نشأتها ثم المفهوم الذي تعرف به وأهدافها، المجالات التي تطبق فيها وطرق تقييم أنظمة الرقابة.

وفي المبحث الثاني فيشمل خصائص المراقبة الداخلية في المؤسسة، الوسائل الأساسية لها، حدود المراقبة الداخلية، ثم الإجراءات التي تقوم بها.

أما المبحث الثالث فيشمل المراجعة الداخلية من مفهومها وأسلوب تنفيذها، أهميتها ومجال تطبيقها، الإطار القانوني للمراجعة الداخلية ووثائق عملية المراجعة.

الفصل الثالث: جانب التطبيقي

وتناولنا في هذا الفصل دراسة حالة تعرضنا فيها إلى وظيفة من وظائف المؤسسة الوطنية للمواد الحمر.

الفصل الاول

ماهية مراجعة الحسابات

تمهيد:

لقد كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها بحيث يظهر هذا جلياً من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقاً وبالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبته، بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر وكافي على واقع المؤسسة الحقيقي وكذلك وجهة رأس ماله المساهم به في المؤسسة، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة يطلع من خلالها المتعاملين على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالاعتماد على وسائل إجراءات خاصة.

وقد اعتمدنا على الخطة التالية في هذا الفصل الذي اشتمل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم المراجعة وأهدافها حيث قسمناه إلى أربع مطالب، تناولنا في المطلب الأول مفهوم المراجعة وفي المطلب الثاني أهداف المراجعة وفي المطلب الثالث مبادئ المراجعة وفي المطلب الرابع المقارنة بين المحاسبة والمراجعة

أما المبحث الثاني: أنواع المراجعة والذي ضم أربع مطالب هم كالآتي، المطلب الأول من حيث القوائم بالمراجعة، والمطلب الثاني من حيث الإلزامية والمطلب الثالث من حيث مجال أو نطاق المراجعة والمطلب الرابع من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة.

وأخير المبحث الثالث: معايير المراجعة والذي ضم بدوره على مطالبين، تناولنا في المطلب الأول القواعد العامة وقواعد تنفيذ مهمة المراجعة والمطلب الثاني معايير إعداد التقرير.

المبحث الأول: مفهوم المراجعة وأهدافها

المطلب الأول: مفهوم المراجعة

يقصد بالمراجعة¹ أو تدقيق الحسابات بأنها فحص الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق، فحصاً إنتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي لذلك المشروع، في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج الدورة من ربح أو خسارة.

ومن أحسن التعارف الشاملة للمراجعة ما ذكرته إحدى اللجان لجمعية المحاسبة الأمريكية بأن المراجعة²: «عملية أو طريقة منتظمة للحصول على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة وتقييمها للتأكد من درجة التماثل بما هو مثبت في الواقع، وفق مقاييس معينة، ونقل النتائج إلى الأطراف المعنية».

وعرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق على أنه عملية منتظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بهدف التأكد من مطابقتها للمعايير الموضوعية، ومن ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية³.

-مراجعة الحسابات هو عملية منتظمة تعتمد على الموضوعية في تجميع وتقييم الأدلة المرتبطة بنتائج العمليات، وهذا للتحقق من مدى مطابقة تلك النتائج للمعايير الموضوعية، وتوصيل النتائج إلى الأطراف المعنية⁴.

-مراجعة الحسابات هو عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات وإعداد التقارير التي تعكس مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة مقدماً، ويجب أن تتم هذه العملية بواسطة شخص فني مستقل محايد⁵.

-مراجعة الحسابات هو عملية منتظمة لجمع وتقييم الأدلة بشأن مزاعم الإدارة حول نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية للمؤسسة وهذا لتحديد مدى مطابقة هذه النتائج والمعايير القائمة وتوصيلها إلى الأطراف المعنية⁶.

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، 1999، ص13.

² L.D. Sawyer, (The practice of modern internal auditing) Altamonte Springs Floride .The Institute of auditors,1981,P4-6.

³ طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، " المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص09.

⁴ محمد الفيومي، عوض لبيب، " أصول المراجعة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون طبعة. 1998 ص11

⁵ حاتم محمد الشيشيني، " أساسيات المراجعة:مدخل معاصر"، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص15

⁶ حسين عبيد، شحاتة السيد شحاتة، " المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 21، 22.

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن:

- 1- المراجعة عملية منتظمة¹ وذلك يعني أن اختبارات مراقب الحسابات تعتمد على تخطيط مسبق متمثل في برنامج موضوع لعملية المراجعة.
 - 2- ضرورة الحصول على القرائن وتقييمها بطريقة موضوعية، ويمثل ذلك لب عملية المراجعة نظرا لتعدد هذه القرائن، وتنوع المعايير المستخدمة لتقييمها.
 - 3- تستخدم الأدلة لتحقيق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة وأثره على نتائج عمليات الوحدة ومركزها المالي (والتي تعتبر القوائم المالية ملخصا لها) والمعايير الموضوعية (مبادئ المحاسبة مقبولة قبولاً تاماً). فالمراجع عند تقييمه للأدلة يهتم بتحديد ماذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها
 - 4- إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعنية، ومن ثم فإن المراجعة تمثل وسيلة من وسائل الاتصال ويعتمد مراقب الحسابات في عرض نتيجة الفحص والدراسة، وإيصالها إلى من يهمله الأمر، عن طريق تقرير يضمن رأيه الفني المحايد.
- ومن ثم فإن عملية المراجعة تشمل على «الفحص» و«التقرير» و«الإيصال» ويقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات المالية وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها، أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية بالنشاط المحدد للمشروع أما التقرير هو بلورة نتائج الفحص وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمله الأمر داخل المشروع وخارجه.

وهنا يتجلى مفهوم المراجعة في المؤسسة سواء كانت مراجعة داخلية تتم بواسطة أفراد داخل المؤسسة أو مراجعة خارجية تتم بواسطة أفراد خارج المؤسسة، فأصبح المراجع بمثابة الساهر على إثبات مدى صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختمية ومدى الاعتماد عليها وتوافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع واقع المؤسسة، وهذا لخدمة الأشخاص الذين يستخدمون البيانات المحاسبية ويعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم ورسم خططهم المستقبلية، ومن هؤلاء الأشخاص:

إدارة المشروع (المديرون):

تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافأاتهم.

¹ محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998، ص 18.

المستثمرون:

الذين يعتمدون على القوائم المالية (الحسابات الختامية) قبل اتخاذ أي قرار أو بتوجيه مدخراتهم. بحيث أن تعيين مراجع حسابات يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لن تتعرض للاختلاس والسرقة نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.

البنوك:

تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الاقتراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض، فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.

الجهات الحكومية (أجهزة الدولة)¹:

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية أو فرض ضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصاً دقيقاً، وإبداء الرأي الفني المحايد.

وبذلك يمكن القول بأن دور مراقب الحسابات هو دور انتقادي للعناصر المقدمة إليه لغرض مقدرتها على مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، والشكل اللاحق يوضح لنا أن المراجعة استهدفت تعديل نظام الاتصال للمعلومات المحاسبية ولكن تضيف إليها عملية إيصال فرعية بين المراجع ومستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تتمثل في معاونتهم على تحديد جودة المعلومات ونوعيتها في ضوء معايير يشترك مستخدمو المعلومات في إعدادها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

¹ يونس محمد جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، 2000، ص 22.

المطلب الثاني: أهداف المراجعة

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونه المهني أن يلاحظ التغيير الهائل الذي طرأ على الأهداف وبالتالي على المضمون، فقديمًا كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب أو تزوير، ولكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت عندما قرر القضاء الانجليزي صراحة عام 1897 أن اكتشاف الغش أو الخطأ ليس هدفاً من أهداف عملية التدقيق وأنه ليس مفروضاً في المدقق أن يكون جاسوساً أو بوليسياً سرياً، ويجب على المدقق أن لا يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات، وهكذا يمكن تشبيه المدقق وهو يؤدي مهنته بـ " كلب الحراسة و لا بالكلب البوليسي الذي يتعقب المجرمين*.

وكذلك كان هدف التدقيق قاصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي في محايد حول أكثر من ذلك، لكن هذا الهدف أيضاً تغير، حيث أصبح من الواجب على المدقق القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات، وإصدار رأي في محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين (أو من قام بتعيينه) عن نتيجة فحصه.

ويمكن بوجه الإجمال حصر الأهداف التقليدية للتدقيق في نواح عدة أهمها:

- 1-التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة وسجلاته، وتقرير مدى الاعتماد
- 2-الحصول على رأي في محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.
- 3-اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.
- 4-تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئ للمؤسسة، وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.

أما اليوم فقد تعدت عملية التدقيق هذه الأهداف إلى أهداف وأغراض أخرى أهمها:

- 1-مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها.
- 2-تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.
- 3-تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة.
- 5- تحقيق أقصى هدف ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.

* عبارة مشهورة للقاضي LOPASE والتي وصف فيها المدقق بأنه (كلب حراسة وليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء أثر المجرمين) وتشير هذه العبارة إلى أن الهدف الأساسي للتدقيق ليس اكتشاف الغش والأخطاء وإنما تظهر هذه الأخطاء والغش عند القيام المدقق بمهنته، نفس المصدر، ص 25، 26.

المطلب الثالث: مبادئ المراجعة

فيما سبق رأينا أن المراجعة تقوم بركنين (الفحص) و (التقرير) ومن هنا نقوم بتقديم المبادئ المتعلقة بهذان الركنان وهي على التالي:

أولاً: المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيانها.
مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري: يعني أن يشمل مدى الفحص أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.

مبدأ الموضوعية في الفحص:¹ يشير إلى ضرورة العقل إلى حد أقصى ممكن، منه عنصر التقدير الشخصي، وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصاً اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: نشير إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

ثانياً: المبادئ المرتبطة بركن التقرير

مبدأ كفاية الاتصال: يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

مبدأ الإفصاح: يشير إلى مراعاة أن يفصح عن كل من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

مبدأ الإنصاف: يشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

¹ يونس محمد جربوع، مرجع سابق، ص 24، 25.

المطلب الرابع: المقارنة بين المحاسبة والمراجعة

يمكن تعريف علم المحاسبة على أنه مجموعة من النظريات والمبادئ التي تحكم تسجيل العمليات المختلفة التي تجريها المؤسسة وتبويبها، ويكون لها التأثير على مركزه المالي في صورة نقدية ثم عرض نتائج هذه العمليات في قوائم مالية تبين نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة ومركزه المالي في نهاية هذه الفترة.¹

أما علم تدقيق الحسابات فهو عبارة عن مجموعة النظريات والمبادئ التي تنظم فحص البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزه المالي.

وهكذا يبدأ المحاسب بتسجيل العمليات المحاسبية بدفتر اليومية أو دفاتر اليومية المساعدة معتمدا على المستندات المؤيدة لتلك العمليات، ثم يقوم بترحيل تلك القيود إلى حسابات بدفاتر الأستاذ المساعدة، فيكون بذلك قد قام بالتحليل والتبويب، ثم تأتي عملية ترصيد تلك الحسابات وإجراء تسويات الجرد اللازمة ليصار إلى عرض نتائج تلك العمليات في القوائم المالية المعنية، وأهمها قائمة نتيجة الأعمال والتي تبين نتيجة عمل المؤسسة من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، وقائمة المركز المالي والتي تبين الوضع المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة التي اتخذت أساسا لإعداد تلك القوائم. أما المدقق فيبدأ عمله بتحليل ما حوته تلك القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها وعدالة تصويرها للواقع، ومن أجل هذا يعود بمطابقة تلك البيانات مع الدفاتر والسجلات، كما يعود إلى المستندات المؤيدة لما هو مسجل بتلك الدفاتر والسجلات، وربما يؤدي الأمر بالمدقق إلى تعدي نطاق المؤسسة بحثا وراء دليل أو قرينة.

وهكذا يتضح لنا أن المدقق يبدأ عمله من حيث ينتهي المحاسب، كما يتضح لنا أيضا أن علم المحاسبة علم إنشائي يبدأ بالعديد من العمليات التي يجريها المؤسسة، يخلص منها بقوائم مالية تحوي نتائج تلك العمليات العديدة وخلصتها، بينما علم التدقيق علم تحليلي يبدأ بالقوائم المالية ويعود بما حوته من بيانات إلى الدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة لها، وذلك في سبيل التأكد من صحتها.

وثمة فارق هام بين المحاسب والمدقق، هو أن المحاسب موظف لدى المؤسسة خاضع بالتبعية لإدارته، تنحصر مهمته في تسجيل العمليات وتبويبها ومن ثم عرضها في قوائم مالية وفق إرادة القائمين على المؤسسة، وخير مهني محايد لا يخضع لسلطان، أي سلطة إدارية بالمؤسسة، وتنحصر مهمته في فحص ما حوته القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها وإبداء رأيه فيما إذا كانت تلك القوائم المالية تظهر بصدق نتيجة أعمال المؤسسة عن الفترة المالية المعنية، وتبين بعدالة حقيقة مركزه المالي في نهاية تلك الفترة.

ويمكن تشبيه العلاقة بين المدقق والمحاسب بتلك القائمة بين القاضي والمحامي، إذ يشترط في كل فريق الخلفية العلمية المتساوية، ولكن يضاف إلى المدقق والقاضي الحياد والاستقلال والحكم الشخصي.²

¹ يونس محمد جربوع، مرجع سابق، ص 26.

² خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 27.

المبحث الثاني: أنواع المراجعة

المطلب الأول: من حيث القائم بالمراجعة (الهيئة التي تقوم بعملية المراجعة)

يمكن تقسيم المراجعة من حيث القائم بها إلى نوعين أساسيين هما:

-المراجعة الخارجية

-المراجعة الداخلية

المراجعة الخارجية: وهي التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة أو الشركة، حيث يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة، وغرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع المؤسسة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية.

-تعمل على تأكيد صحة القوائم المالية أو يقدم لصالح نصائح وتوجيهات لصالح مجلس الإدارة لكي تستخدم في المجالات الأخرى.¹

-هي عملية فحص من أجل المصادقة على نظامية الحسابات ويقوم به مختص مستقل عن المؤسسة ويسمى محافظ الحسابات.²

المراجعة الداخلية: لقد كان ظهور المراجعة الداخلية لاحقا للمراجعة الخارجية، ومن ثم فهي تعتبر حديثة إذ ما قورنت بالمراجعة الخارجية، ولقد نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية، فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى.

هو الذي يتم بواسطة طرف من داخل المؤسسة، يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة من خلال التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات دقيقة للإدارة، كما أنه يمثل أحد فروع الرقابة الداخلية يمد الإدارة بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والانحراف عن السياسات المرسومة.³

واستنادا لما سبق، يمكن القول بأن المراجعة الداخلية تمثل أحد حلقات المراقبة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يخص النواحي الآتية:

❖ دقة أنظمة الرقابة الداخلية الكفاءة لتي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.

❖ كفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

¹ SCHICK Pierre, " Mémento d'audit interne : Méthode de conduite d'une mission ", Dunod, paris, 2007, p.52.

² A.Hamini, " L'audit comptable et financier ", Berti, Alger, première Edition, 2001, P: 08.

³ حسين القاضي، حسين دحدوح، " أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية"، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص16.

ومما يجدر بنا التلميح إليه بان المراجعة الداخلية قد اقتصر في بادئ الأمر على المراجعة الحسابية للمستندات بعد الصرف (مراجعة لاحقة)، لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل بالدفاتر، ولقد توسعت بعض المنشآت لكي تشمل المراجعة الداخلية مراجعة حسابية قبل الصرف، لغرض التأكد من سلامة الإجراءات، ولقد اتضح بعد ذلك إمكانية استخدام المراجعة الداخلية لخدمة الإدارة العليا في جميع المجالات، مما استتبع معه ضرورة تطوير هذه الأداة وتوسيع نطاقها لتشمل جميع نواحي النشاط لتحقيق من مدى فاعلية الأساليب الرقابية في متابعة تنفيذ المهام. ويجب إلا يتبادر إلى الأذهان أن وجود نظام للمراجعة الداخلية في المؤسسة لا يغني عن تكليف المراجع الخارجي بفحص ومراقبة الحسابات، فالطريقة التي ينفذ بها المراجع الخارجي عمله تختلف عن الطريقة أي يتبعها المراجع الداخلي. ومما سبق من التعارف وأهداف كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، يمكن إعداد جدول لإبراز أوجه الاختلاف بين كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي¹:

الجدول رقم (1-1): المقارنة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي:

المراجع الداخلي	المراجع الخارجي	
1- الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، وبذلك ينصص الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والانحرافات عن السياسات الموضوعية.	1- الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث (الملاك) عن طريق إبداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي. 2- الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية.	1-الأهداف
موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك.	2-نوعية من يقوم بالمراجعة
يتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإدارات (مثل الحسابات والتكاليف) ولكن يخدم رغبات الإدارات الأخرى.	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.	3-درجة الاستقلال في أداء العمل وإبداء الرأي

¹ محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، مرجع سابق-ص44، 45.

مسؤول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص والدراسة إلى مستويات الإدارة العليا.	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.	4-المسؤولية
تحدد الإدارة نطاق عمل المراجع الداخلي فبقدر المسئوليات التي تعهد الإدارة للمراجع الداخلي يكون نطاق عمله.	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال المراجعة الخارجية.	5-نطاق العمل
يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة.	يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية، وقد يكون في بعض الأحيان على فترات متقطعة خلال السنة.	6-توقيت الأداء

المصدر: حمد سمير الصبان عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998، ص 45، 44.

وعلى الرغم من أوجه الخلاف بين دور كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، فإن هناك أوجه للشبه بينهما، ومن أمثلة أوجه الشبه هذه:

1- يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة، ومنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب.

2- يعمل كل منهما على وجود ناظم محاسبي فعال، يمدنا بالمعلومات الضرورية التي تساعد على إعداد ومجموعة من القوائم المالية الصحيحة والتي يمكن الاعتماد عليها¹

هناك احتمال التعاون بينهما، فقد يعتمد المراجع الخارجي إلى حد كبير على ما يعده المراجع الداخلي من تقرير عن نتيجة فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وكذا اعتماد المراجع الداخلي على ما يعده المراجع الخارجي من الرأي المحايد عن مدى سلامة القوائم المالية وهذا ما يجعله اشد حرصا في مراقبة النظام المتخذ في تسيير المؤسسة. ولكن رغم هذا التعاون الوثيق، فإن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي لن يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي محايد مستقل لما سبق وأوضحنا من أوجه الاختلاف وخاصة من حيث الاستقلال والفئات المخدومة.²

¹ نفس المصدر سابق ص46،45.

² خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص،57.

المطلب الثاني: من حيث الإلزامية

تنقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:

المراجعة الإلزامية¹.

المراجعة الاختيارية.

المراجعة الإلزامية: وهي المراجعة التي يُحتم القانون القيام بها، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ومن ثم يترتب على عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة، أي هناك نص قانوني على وجوب القيام بعملية المراجعة ومن أمثلة المراجعة الإلزامية: مراجعة حسابات شركات المساهمة أي يكون لشركات المساهمة مراقب حسابات أو أكثر.

ومنه المراجعة الإلزامية تتميز بعنصر الجبر والإلزام ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على المخالفين لأحكامها، وكذلك يجب بأن تتم المراجعة وفقا لقواعد ونصوص وإجراءات منصوص عليها، وعلى المراجع أن يتحقق أن عملية تعيينه لم تتم بمخالفة الأحكام القانونية.

وفي هذه المراجعة فإن المراجع يؤدي عمله بالطريقة التي يراها مناسبة وضرورية، كما أن لا يجب أن توضع أية قيود أو حدود على المراجع أثناء تأديته لواجباته حتى ولو كانت هذه القيود واردة للقوانين التنظيمية للمؤسسة، أو في صورة قرارات عن الجمعية العامة للمساهمين، وتعتبر مثل هذه القيود كأنها لم تكن في مواجهة المراجع الذي يعتبر مسؤول إذا ما رضخ لهذه القيود.

المراجعة الاختيارية (غير الإلزامية): وهي تلك المراجعة التي يطلبها أصحاب المؤسسة دون إلزام القانون على وجوب القيام بها، ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المؤسسة واعتماد قوائمه المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي من حيث اطمئنان الشركاء على صحة نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء و خاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد، وفي حالة المؤسسات الفردية نلاحظ أن وجود المراجع الخارجي يعطي ثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب².

¹ محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، مرجع سابق، ص 47.

² خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 59.

المطلب الثالث: من حيث مجال أو نطاق المراجعة

وتنقسم المراجعة من المجال إلى نوعين:

1-المراجعة الكاملة

2-المراجعة الجزئية

المراجعة الكاملة: كان التدقيق قديما وحتى عهد قريب يتم بفحص جميع العمليات المقيدة بالدفاتر والسجلات وما تضمنه من بيانات أو حسابات خالية من الأخطاء والتلاعب والغش أي تدقيق كامل تفصيلي، غد كانت المشاريع صغيرة وعملياتها قليلة، وكنتيجة لتطور ميادين التجارة والصناعة وما صاحبها من تعدد المشاريع وكبر حجمها، أصبح التدقيق مستحيلا ومكلفا و غير عملي، لما يتطلبه من جهد كبير و وقت طويل، مما أدى إلى تحول هذا التدقيق إلى تدقيق كامل اختياري، وقد ساعد هذا الاتجاه على زيادة اهتمام المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية و أدائها، وتحقيق نظام الرقابة الداخلية، فالفرق بين الكامل التفصيلي و الكامل الاختياري يقتصر على نطاق التدقيق فقط ليس بالأصولة المبادئ العلمية.¹

وكذلك، فالمراجعة الكاملة تخول للمراجع نطاق غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المراجع أية قيود على نطاق أو مجال عمل المراجع، وفي هذه الحالة يترك للمراجع حرية تحديد المفردات التي تشملها اختباره، وذلك دون التخلي عن مسؤوليته الكاملة عن جميع المفردات.²

المراجعة الجزئية: وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كان يعهد إليه بالمراجعة النقدية أو جرد المخازن... الخ، وفي هذه الحالة ليتمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر تقريره على ما حدد له من مواضع.

ومن المرغوب فيه هنا أو في مثل هذه الحالات أن يحصل المراجع على عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق الموكلة إليه حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بتدقيق بند لم يعهد إليه أصلا بتدقيقه وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤولية خارج نطاقه.

¹ خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، أصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار الشروق، عمان، 1998، ص 89.

² محمد سمير الصبان، عبد الله هلال مرجع سابق، ص 61.

المطلب الرابع: من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة

تنقسم المراجعة من حيث التوقيت والفحص وإجراء الاختبارات إلى نوعين:

1. المراجعة النهائية.

2. المراجعة المستمرة.

المراجعة النهائية:¹ وتتميز هذه المراجعة بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المراجع الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة الحجم لاتتعدى فيها العمليات بصورة كبيرة.

المراجعة المستمرة:² في هذه الحالة تتم عملية الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ يقوم المدقق أو مندوبه بزيارة للمنشأة بفترات متعددة خلال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات، وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة وفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لأعداد القوائم المالية الختامية.

¹ احمد خيرات القطار، مبادئ مراقبة الحسابات المالية، مطبعة النهضة العربية، الإسكندرية، 1982 ص113.

² محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، مرجع سابق، ص64.

المبحث الثالث: معايير المراجعة

المطلب الأول: القواعد العامة (المعايير الشخصية) وقواعد تنفيذ مهمة المراجعة (معايير العمل الميداني)

تتعلق هذه القواعد أو المعايير بالتكوين الشخصي للقائم بعملية المراجعة والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب إن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مديرين وتتكون هذه المعايير من:

- يجب أن يقوم بالفحص أو التدقيق شخص أو أشخاص مؤهلين علميا وعمليا بطريقة تمكنهم من أداء وظيفتهم كمراجعين.

- على مدقق الحسابات أن يلتزم دائما باستقلال تفكيره (الحياد) في أي عمل يوكل للمراجع.

- على المدقق والمراجع أن يبذل العناية المهنية الواجبة في عملية التدقيق ووضع التقرير.

قواعد تنفيذ مهمة المراجعة (معايير العمل الميداني)¹:

تتعلق هذه المعايير بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وهي تقدم إرشادات للمراجع بصدد تجميع الأدلة التي تؤيد رأيه والتي يحصل عليها من فحص أرصدة القوائم المالية والعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة. ويعتمد مقدارها ما يقوم المراجع بتجميعه من أدلة على درجة اعتمادها على نظام الرقابة الداخلية.

- يجب وضع مخطط لعملية التدقيق كما يجب الإشراف بدقة على المساعدين الذين قد يستعين بهم المدقق.

- يجب القيام بدراسة وافية وإجراء تقييم شامل لنظام الضبط الداخلي المعمول به ليكون أساسا للاعتماد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق، وليجري على ضوءه تحديد مدى الفحوصات التي يجب أن تقتصر عليها أعمال تدقيق الحسابات.

- ويجب التوصل إلى عناصر ثبوتية جديرة بالثقة، أي قرائن كافية وملائمة نتيجة لعملية الفحص والملاحظة والاستقصاء وذلك لتكون هذه القرائن أساسا سليما يركز عليه المراجع عند التعبير عن رأيه في القوائم المالية.

بمعنى يتعين على المراجع أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة ومن حيث توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة وكذلك تخصيص العمالة المساعدين بالمكتب على الأعمال المختلفة، مع ضرورة تحقيق الإشراف المناسب على هؤلاء المساعدين للتأكد من تنفيذ الخطة الموضوعية بطريقة كاملة ووفقا لمستوى الأداء المتفق عليه.

¹ يونس محمد جربوع، مرجع سابق، ص 35.

ويطلق مزاولي المهنة على هذه الخطة لفض « برنامج المراجعة » فبرنامج المراجعة خطة مكتوبة لتنفيذ إجراءات المراجعة ، ويتضمن عادة الدفاتر والسجلات الواجب فحصها، والوقت المحدد لذلك ، مع مراعاة أن يتصف هذا البرنامج بالمرونة، وبحيث يكون واضحا أن الهدف الأساسي من المراجعة هو القيام بفحص سليم وليس مجرد استكمال برنامج المراجعة وتنفيذه بالكامل و تبرز لنا هذه المعايير أهمية دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة، والوقوف على نقاط الضعف والقوة فيه، واتخاذ النتائج التي يتم التوصل إليها كأساس لتحديد حجم لاختبارات التي سيقوم بها المراجع، ولا شك أن تحديد حجم تلك الاختبارات سيكون له تأثير مباشر على إعداد برنامج المراجعة الذي يتخذه المراجع كأداة للتخطيط المسبق والرقابة على الأداء. وأخيرا فإنه لمن الضروري أن يحصل المراجع على القرائن والأدلة الكافية والمقنعة لإبداء الرأي الفني عن القوائم المالية محل الفحص.

المطلب الثاني: معايير إعداد التقرير

- ❖ يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ❖ يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول فيها الحساب بنفس طريقة الفترة السابقة.
- ❖ تعتبر البيانات الواردة بالقوائم المالية معبرة تعبيراً كافياً عما تكنه هذه القوائم من معلومات ما لم يذكر في التقرير ما يفيد خلاف ذلك.
- ❖ يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية ككل، أو امتناعه عن إبداء الرأي.*

* في حالة امتناعه يجب أن يتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلى ذلك، نفس المصدر، ص36.

خلاصة الفصل:

المراجعة هي عبارة عن عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيا نتائج ذلك للأطراف المعنية، فهي بذلك عملية انتقادية للقوائم المالية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية والأدلة المدعمة للتسجيلات المحاسبية المرتبطة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة، وكذلك التحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم للواقع الفعلي لها، إن هذه العملية تمكن المراجع من أن يبدي رأيا فنيا محايدا حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وحتى تتم هذه العملية بكفاءة يجب عليها أن تعتمد على قواعد ومعايير منطقية وثابتة ومحددة لظروف إنجازها، كما أن الشخص المزاوول لهذه المهنة يجب عليه أن يكون مستقلا ومؤهلا تأهيلا علميا ومهنيًا كافيين لتقرير ما إذا كانت القوائم المالية الختامية صحيحة.

الفصل الثاني

ماهية الرقابة الداخلية

تمهيد :

تعتبر الرقابة كمفهوم إداري بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة، حيث تطور مفهوم الرقابة نظرا لزيادة واتساع لأنشطة البرامج داخل المؤسسات الاقتصادية أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابة الداخلية الذي يسعى بدوره إلى تحقيق الكفاءة في استخدام موارد وأصول المؤسسة الحصول على البيانات والمعلومات بالدقة المطلوبة وضمان تنفيذ الأهداف الموضوعية من قبل المؤسسة ومن أجل تقديم صورة واضحة عن نظام الرقابة الداخلية سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية حيث قسمناه إلى أربع مطالب، تناولنا في المطلب الأول نشأة الرقابة الداخلية وفي المطلب الثاني مفهوم الرقابة الداخلية وفي المطلب الثالث مجالات الرقابة الداخلية وفي المطلب الرابع طرق تقييم أنظمة الرقابة.

أما المبحث الثاني: خصائص ووسائل المراقبة الداخلية والذي ضم ثلاث مطالب هم كالاتي، المطلب الأول خصائص المراقبة الداخلية، والمطلب الثاني وسائل المراقبة الداخلية والمطلب الثالث حدود وإجراءات المراقبة الداخلية وأخير المبحث الثالث: المراجعة الداخلية والذي ضم بدوره على أربع مطالب، تناولنا في المطلب الأول المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية وفي المطلب الثاني أسلوب تنفيذ للمراجعة الداخلية وأهدافها وفي المطلب الثالث أهمية المراجعة الداخلية ومجال تطبيقها والمطلب الرابع الإطار القانوني للمراجعة الداخلية في الجزائر ووثائق عملية المراجعة.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

المطلب الأول: نشأة الرقابة الداخلية

تبعث الحاجة إلى رقابة عمل الغير من قديم الزمان حيث كان العمل و الاحتفاظ بالأصول يناط به إلى أفراد لحساب الدولة وتطلب الأمر الرقابة على هؤلاء الأفراد حيث يقومون بالاحتفاظ بالأصول وتسجيل تحركات هذه الأصول كما أن الأفراد ملاك الأرض أو القائمون بالتسويق كانوا في حاجة إلى من يقوم بالرقابة على الأعمال التي يقوم بها العاملون لحسابهم في التسجيل والاحتفاظ بالأصول نيابة عنهم، وفي المراحل الأولى للتقدم البشري كانت طرق لتنفيذ مبدئية يتولاها أصحاب بسبب قلة العمليات التجارية، وبذلك كان الفرد نفسه يقيد ويراقب عمله في نفس الوقت، إلا أن التقدم البشري انتشار التجارة العالمية واتساع نطاق التجارة الداخلية أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة وبالتالي ازدادت الحاجة إلى الرقابة لصالح الإدارة حيث زاد العاملون وكذلك الرقابة لصالح أصحاب رأس المال فازدياد رأس المال المستثمر في العمل التجاري أو الصناعي أو الخدمي وظهور الملكية الجماعية في صورة شركات أفراد أو مساهمة ألزم إسناد إدارة المشروع إلى نخبة من الإداريين للقيام بوظائف المشروع المختلفة يساعدهم في ذلك مجموعة من العاملين في المشروع، من وظائف الإدارة رقابة أعمال العاملين ومحاسبتهم عن أخطائهم وتصحيح هذه الأخطاء، وأيضا تطلب الأمر أن يتابع أصحاب رأس المال المديرين في نجاحهم أم فشلهم، في إدارة المشروع فأصبح الأمر يتطلب تنظيما داخليا في المشروع يتيح رقابة ومتابعة أعمال القائمين للتنفيذ سياسات الموضوعة لصالح المديرين كما أصبحت الحاجة ماسة إلى من يراقب هؤلاء المديرين نيابة عن أصحاب رأس المال على أن يقدم لهم تقرير عما لمس أثناء رقابة وبذلك يمكن محاسبتهم عن الأخطاء التي يقعون فيها أثناء قيامهم بعملهم.¹

¹ عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكللي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، 2003، ص 09.

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها

قد تم تعريف الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققون الداخليون: "من أنها الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات المنشأة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها، ومحضرة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".

وما هو جدير بالذكر أن لجنة COSO* المنبثقة عن لجنة WAY TREAD تعرف الرقابة الداخلية بأنها «جميع السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة في التأكد إلى الحد العملي المناسب من أداء الأعمال بكفاءة عالية بما في ذلك تنفيذ السياسات الإدارية وحماية الأصول، ومنع الغش والخطأ أو اكتشافه، ودقة اكتمال السجلات والدفاتر المحاسبية وإعداد معلوما مالية يمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب»

طبقاً لتقرير لجنة COSO عام 1992 ومعايير المراجعة السابق الإشارة إليها يمكن تحديد اهتمامات كل من الإدارة والمراجعين من وجود نظام رقابي فعال فيما يلي:

الاهتمامات الإدارية:¹

تتمثل الاهتمامات الإدارية من ضرورة وجود نظام رقابي فعال في ضرورة تحقيق ثلاثة أهداف أساسية من ذلك النظام وهي على النحو التالي:

- ❖ زيادة درجة المصدقية والثقة في القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات وبالتالي زيادة درجة الاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات، وهذا امتداد لمسؤولية الإدارة من إعداد تلك القوائم وخاصة معدات الأطراف الخارجية من مستثمرين ودائنين وملاك وغيرهم.
- ❖ تحقيق الكفاءة والفعالية في العمليات: تهدف الإجراءات الرقابية المطبقة في أي وحدة أو منظمة أساساً إلى زيادة درجة الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بما في ذلك الموارد البشرية وذلك بهدف تعظيم أهداف المؤسسة أو المحددة في النهاية. فوجود بيانات يمكن الاعتماد عليها نظراً لمصداقيتها ودقتها يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات داخلية سليمة خاصة بالنسبة لقرارات تخصيص الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة، فعلى سبيل المثال وجود بيانات عن تكلفة الإنتاج وقيمهته يؤدي إلى اتخاذ قرار التسعير بطريقة سليمة والعكس صحيح، فوجود نظام رقابي يحقق الكفاءة والفعالية في الاستخدام لا بد أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على الأصول والموارد وسجلات المؤسسة من التلاعب والسرقة وسوء استخدام خاصة المادية منها. وحتى بالنسبة للأصول الغير مادية مثل حسابات العملاء والمستندات العامة وخاصة السرية مثل العقود الهامة وبراءة الاختراع.
- ❖ تحقيق الالتزام بالقواعد والقوانين المنظمة: تهدف الإدارة من وجود نظام رقابي فعال، وأيضاً تحقيق الالتزام بالقواعد والقوانين والإجراءات المنظمة للعمل سواء كانت تلك القوانين والإجراءات الداخلية والخارجية مباشرة أو غير مباشرة.

¹ محمد الصحن ونور، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية ص 112.

اهتمامات المراجعين¹:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية لدى مؤسسة العميل بالنسبة للمراجعين وخاصة المراجعين الخارجيين من الأهمية لدرجة أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبقة لدى المؤسسة محل المراجعة تعتبر من الخطوات الأولى في عملية المراجعة وذلك تمشياً مع معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً وخاصة المعيار الثاني من معايير الفحص الميداني الذي يتطلب ضرورة دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية للتخطيط لعملية المراجعة لتحديد كل من طبيعة وتوقيت مدى الفحص والاختبارات المفروض القيام بها. وبالتالي يمكن القول إن المراجعين من أوائل الفئات أو الأطراف المهتمة بوجود نظام رقابي فعال لزيادة درجة المصداقية والثقة في القوائم المالية بالإضافة إلى الاهتمام بمستوى النظام الرقابي المطبق في العمليات المختلفة، وعليه يمكن حصر اهتمامات وأهداف المراجعين من وراء وجود نظام رقابي في العنصرين الآتيين:

- ❖ زيادة مصداقية القوائم المالية: هناك اتفاق بين اهتمام المراجعين والإدارة من نظام المراقبة الداخلية المطابق وخاصة فيما يتعلق بزيادة مصداقية القوائم المالية وبالتالي زيادة درجة الثقة وإمكانية اعتماد على رأي المراجع في تقييم تلك القوائم، فإذا كان هناك نظام رقابي فعال يعني ذلك ضمان الالتزام بحماية أصول المؤسسة والالتزام بالقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وكذلك يمكن الاعتماد على التقارير الداخلية كأدلة إثبات تساعد المراجعين في تكوين رأي مهني محايد في عدالة عرض القوائم المالية.
- ❖ الاهتمام بالرقابة على جميع العمليات: بجانب اهتمام المراجعين بالتوازن الحسابي لأرصدة الحسابات في دفتر الأستاذ فهناك اهتمام آخر ألا وهو التحقق من وجود نظام رقابي فعال يغطي جميع العمليات المختلفة في الوحدة محل المراجعة، ويرجع ذلك إلى إن دقة المخرجات في أي نظام محاسبي مرتبط أساساً بدقة مدخلات هذا النظام في البداية، فعلى سبيل المثال إذا تم بيع بضاعة إلى أحد العملاء بالخارج وتم إرسال البضاعة إلى العميل مصحوبة بفاتورة بيع فإذا كان سعر بيع الوحدة مدون في هذه الفاتورة خطأ نتيجة لعدم وجود نظام رقابي دقيق يعني هذا ضياع و تبديد موارد و أصول المؤسسة أي هناك بيانات خاطئة.

¹ محمد الصحن ونور، مرجع سابق، ص 213.

والمراقبة الداخلية بصفة عامة هي نظام وإجراءات العمل في المؤسسة تضمن السير العادي لنشاطها¹ وتعرف المراقبة الداخلية على أنها آداب عامة للتسيير و التوجيه واحترام الإجراءات القانونية وكذا الأفعال التي تقضي إلى تنفيذ و تجسيم القواعد العامة للثقة و الائتمان لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية على أنها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع، لهدف حماية أصوله وضبط مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.

ومن هذه التعارف يمكن حصر أهداف الرقابة الداخلية في الآتي:

- 1- حماية أصول المنشأة من أية تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.
- 2- التأكد من الدقة المحاسبية للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد قبل اتخاذ أي قرارات أو رسم أي خطط مستقبلا.
- 3- المحافظة على مستوى الأداء الجاري، واكتشاف أية انحرافات عن هذا المستوى.
- 4- الكشف عن أية اتجاهات للتغيير المفاجئ في سير العمل أو في مستوى الأداء بما يعكس على التكاليف.
- 5- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.
- 6- زيادة الكفاية الإنتاجية للمنشأة.
- 7- وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات.
- 8- حسن اختيار الأفراد للوظائف الذين يشغلونها.
- 9- التدريب والعلاقات الإنسانية.
- 10- تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل.

¹ HAMINI ALLEL, LE CONTROLE INTERNE L'ELABORATION DU BILAN COMPTABLE ,OPU, 1993,P20,21

المطلب الثالث: مجالات الرقابة الداخلية

من الأهداف السالفة الذكر فإنه لا بد من تقسيم الرقابة الداخلية من حيث مجالاتها إلى الأقسام التالية:¹

الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوف الإحصائية، ودراسة الوقت والحركة وتقارير الأداء، ورقابة الجودة، والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين، وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها والمالية.

الرقابة المحاسبية: وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام القيد المزدوج، وإتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، ووجود نظام مستندي سليم، وإتباع نظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات الخاصة بالإنتاج والتخزين.

الضبط الداخلي: ويشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

¹فتحي رزق السوافري، سمير كامل محمد، محمود مراد مصطفى، الرقابة والمراجعة الداخلية (الاتجاهات الحديثة)، الطبعة 2002، ص 20، 21.

المطلب الرابع: طرق تقييم أنظمة الرقابة

إن اختيار الوسيلة أو الطريقة لفحص نظام الرقابة الداخلية سواء كان النظام يدويا أو إلكترونيا، يعتمد على خبرة وفطنة مراقب الحسابات في تحديد الوسيلة الأكثر فاعلية لفحص النظام وهذا يعتمد على طبيعة عمل المؤسسة، وتمثل طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية فيما يلي¹:

أولا: قائمة الاستقصاء النموذجية

يعد مراقب الحسابات قائمة تتكون من مجموعة الأسئلة التي توجه للمؤسسة لتوثيق إجابات الموظف حول الأسئلة والاستفسارات الموجهة لهم. ويتم تصميم قائمة الاستقصاء بأن تكون الإجابة إما (نعم) أو (لا) أو يطبق أو لا يطبق، حيث أن الإجابة نعم أو يطبق تشير إلى قوة نظام الرقابة الداخلية والإجابة لا أو لا يطبق تشير إلى ضعف النظام، ويجب على المراجع عند وضعه الأسئلة مراعاة النواحي الآتية:

- ❖ يجب على مراقب الحسابات أن يذكر في بداية القائمة وقبل عرض الأسئلة أن كتابة اسم المستجيب أو المستهدف (اختياري) منعا للإحراج، وفي حالة عدم معرفة الإجابة على سؤال ما يترك دون إجابة وذلك لتسيير عملية تحليل نتائج الاستقصاء على مراقب الحسابات.
- ❖ أن تكون الأسئلة شاملة لجميع عناصر النشاط والعمليات التي تمارسها الجهة المطلوب تدقيقها.
- ❖ أن تكون الأسئلة مصاغة بلغة سهلة وبسيطة ومفهومة لكل من تقدم إليه.
- ❖ يترك مجال في آخر القائمة ليبيدي فيه من يجيب على الأسئلة رأيه بحرية على شكل ملاحظات عامة يدونها بنفسه

ثانيا: التقرير الوصفي

يعبر التقرير الوصفي عن الوصف لكل نظام فرعي من أنظمة المؤسسة المراد فحص نظام الرقابة الداخلية فيها حيث يجب أن يبين التقرير أصل المستندات وكيفية تشغيلها والتصرف النهائي فيها، ومن خلال هذا التقرير يحدد مراقب الحسابات نقاط الضعف والقوة في إجراءات نظام الرقابة الداخلية. يختلف التقرير الوصفي من مراقب حسابات إلى آخر بحسب خبرته ووفقا لاحتياجات المراجع، حيث أن الوصف غير الجيد لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى سوء فهم النظام وبالتالي يعرض عملية التدقيق للخطر العيوب في استخدامه في:

- ❖ أنها على النقيض من قوائم الاستقصاء فإن التقرير الوصفي لا يكشف عن جوانب القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية بوضوح.

¹ أسعد محمد علي وهاب، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 80، 81.

ثالثاً: خرائط التدفق

يستخدم مراقب الحسابات خرائط التدفق لفهم عملية تدفق المستندات من النظام الرئيسي إلى الأنظمة الفرعية والعلاقات المتبادلة بالأنظمة اليدوية والإلكترونية ويستند بذلك إلى فهم تدفق المستندات والصلاحيات والواجبات لكل نظام من الأنظمة من خلال الأدلة المكتوبة التي يحصل عليها والاستفسارات لأغراض التقييم وبعد ذلك يستطيع مراقب الحسابات أن يحدد نقاط الضعف والقوة في نظام الرقابة الداخلية، وتستخدم عدد من الرموز المتعارف عليها في خرائط التدفق

رابعاً: فحص النظام المحاسبي

يحصل مراقب الحسابات على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن مسكها وتدقيقها وقائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستندي، ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية، وتتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مشروع ويعاب عليها أنها قد تصبح مطولة في المؤسسات الكبيرة.

المبحث الثاني: خصائص ووسائل المراقبة الداخلية

المطلب الأول: خصائص المراقبة الداخلية

تشكل المراقبة الداخلية من عدة عناصر وتراكيب تقوي من فعاليتها ومهامها وتزيد من كفاءتها وتتمثل هذه العناصر والتراكيب في:¹

الهيكل التنظيمي: يقوم هذا الهيكل بتنظيم عملية التخطيط ورسم هيكل المؤسسة كما يبين مستويات السلطة والمسؤوليات.

تحديد الوظائف:² ويتم ذلك عن طريق إيداع هذه الوظائف في دليل يسمح بتعيين الواجبات وتحديد السلطة والمسؤوليات بشكل واضح، وذلك بكل سهولة وارتياح في حالة حدوث خسائر أو اختلاسات أو أخطاء وتتمثل هذه الوظائف في العناصر التالية:

- ❖ التكوين والخبرة: يعين العاملون في نظام المراقبة الداخلية حسب خبرتهم، كما يجب فرض برنامج مستمر للتكوين.
- ❖ التقييم والمراقبة: يقيم العاملون بشكل دوري ويراقبون بطريقة تضمن تنفيذ مقنع لوظائفهم ومهامهم.

المكافأة: نظام المكافأة مناسب ومشجع بطريقة تساعد تطوير الحالة الإيجابية اتجاه المؤسسة والتقليل من أخطار التزوير والاحتيال.

دور الوظائف: إن عملية الدورة الجزئية للعمال تعود بالفائدة عليهم وذلك في إثراء معارفهم واكتساب الخبرة إضافة إلى كونها تقضي على الاحتكار المهني كما تسمح بمراقبة عمل المستخدم من طرف الموظف البديل وذلك أثناء الذهاب الإلزامي للعطل.

محيط العمل: يجب على العمال التصرف في الإطار المسموح له والمتعلق بتعليمات الهيكل الإداري كما أن نظام الترخيص والمراقبة يجب تطبيقه على كل صفقة. كما يمكن وضع مدخل محدد لكل نوع من العمليات وذلك بتوكيل المسؤولين التي تقع على عاتقهم.

المراقبة الاستدلالية: يتم برنامج المراقبة الاستدلالية على مجموعة من العمليات من نفس الطبيعة عن طريق المقابلة والتجارب، هذه المراقبات التي يقودها أشخاص مستقلون عن الذين شاركوا في الصفقات، والغرض من هذا النوع من المراقبات هو تحقيق وتوضيح الأخطاء والمخالفات وتصحيحها في الوقت المناسب.

المراقبة الوقائية: تؤدي المراقبة الوقائية بصفة مستمرة وذلك أثناء معالجة العمليات على الخصوص قبل تسجيلها في الدفاتر المحاسبية.

¹ I.F.A.C.I. Bases & Pratique Courantes de l'Audit Internes « Les outils de l'Audit » P4.

² محمد الفيومي وعوض نبيل، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 73.

الوثائق والسندات: تحتوي الوثائق والسندات المستعملة من طرف المؤسسة على استعلامات كافية، خاصة منها الوثائق التي تنقل معلومات على الإجراءات الحساسة والتي يجب أن يكون لها شكل مادي ومودعة في دليل خاص بها من إجراء فحوص وتحقيقات، كما أن استعمال الوثائق والسندات الملونة منها يسمح في الوقت المناسب بمعرفة النسخ التي لم تصل إلى مكانها المنتظر.

التوثيق: يجب أن يكون استعمال الوثائق محدد بطريقة قانونية لتسهيل عملية المراقبة والفحص مما يؤكد مبدأ استدلالية لجميع الصفقات التي أجريت. كما أن عملية التوثيق يجب أن تكون مناسبة ومنظمة حتى تضع المستغلين في حالة مريحة وسهلة.

دليل المحاسبة: وهو عبارة عن قواعد وإجراءات تتعلق بالمحاسبة، محددة في دليل يشمل المخطط المتعلق بها (المحاسبة) حيث تقوم بشرح ووصف محتوى البيانات الحسابية أو الإسنادات الحسابية، ويعد قانون أساسي لتسيير هياكل المحاسبة والسيطرة على عملياتها.

تقسيم العمل: لا يمكن لشخص واحد احتكار تنفيذ كل العناصر التي تمر بها الصفقة وهذا ما يؤدي إلى تناقض الوظائف، كما يفتح منفذا وطريقا للغش والاختلاس مما يفصل في الوظائف كعملية التنظيم، تحقيق الإجراءات، احتلال الأصول وتسجيل العمليات. وفي حالة عدم إمكانية الفصل بين الوظائف بسبب الكلفة الباهظة للمستخدمين يجب إجراء مراقبات متكررة من طرف أشخاص مستقلين تماما عن المؤسسة.

المراقبة المتبادلة: تنجم هذه المراقبة عن عملية فصل الوظائف وهي محددة مثل تجزئة العمل ونظام توزيع المسؤوليات والمهام.

الحماية والتسجيل: تقوم المؤسسة بحماية نفسها من السرقة والأضرار كما تقوم بتسجيل تراثها المادي.

المراجعة الداخلية: يقوم بالمراجعة الداخلية مجموعة من الأشخاص مستقلة مؤهلة لها اتصال مباشرة بالإدارة العليا حيث تسمح هذه الأخيرة بضمان ديمومتها بكل كفاءة مع مساندة تطور مصالح المؤسسة¹.

المراجعة الخارجية: تقوم بهذه العملية مجموعة مستقلة ومؤهلة يغلب عليها عنصر الموضوعية لها صبغة خاصة وخارجية تقوم بتقييم نظام رقابة نشاطات المؤسسة.

¹ محمد الفيومي وعوض نبيل، نفس سابق، ص 74.

المطلب الثاني: وسائل المراقبة الداخلية

تتمثل وسائل المراقبة الداخلية في جملة من النقاط تشمل كل من الخطة التنظيمية، الطرق الإجراءات، المقاييس المختلفة، نشاطات التحقيق، التنقيط، والمراجعة الداخلية.

الخطة التنظيمية: و تحتوي هذه الخطة التنظيمية على جملة من العناصر الأساسية حسب ليونال « Lionel » وجراد « Gerrad » وذلك في:

- ❖ تحديد الأهداف للمؤسسة.
- ❖ تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل شخص.
- ❖ تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة إلى أن مساهمة هذه الوسيلة في تحقيق نظام الرقابة الداخلية يكون عبر النقاط التالية:
- ❖ البحث عن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.
- ❖ وجود وحدات قياس تمكن من تحديد نتائج الأجزاء والأنشطة المختلفة للمؤسسة.
- ❖ حماية الأصول من خلال تقسيم العمل المهني للمؤسسة.

الطرق والإجراءات المتخذة: تعتبر الطرق والإجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة في نظام الرقابة الداخلية، ففهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول والعمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة.¹ حيث تشمل الطرق المستعملة على طريقة الاستغلال، الإنتاج، التسويق، تأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة إضافة الطرق المستعملة في المديرية الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق وغيرها من الطرق.

كما يمكن للمؤسسة أن تحسن إجراءات من شأنها وضع بعض النقاط أو تغيير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين هذا النظام من تحقيق أهدافه المرسومة.

المقاييس المختلفة: تستعمل هذه المقاييس داخل المؤسسة لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في ظل تستعمل هذه المقاييس داخل المؤسسة لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية في ظل إدارة تعمل على إنجاحه ومن ضمن هذه المقاييس نذكر:

- ❖ درجة مصداقية المعلومات.
- ❖ احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة مقدار النوعية الناتج من العمليات الفعلية.²

¹ E.F.A.C.I, Opcit P.5 & P27

² وليام توماس، أمرسون هنكي تعريب: كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ص382.

نشاطات التحقيق والتنقيط والمراجعة الداخلية:

إن هذا التعداد يظهر الطرق النوعية المستعملة لضمان فعالية المراقبة الداخلية، وبهذا الصدد يطبق التحقيق بعد إنجاز عملية ما وتحليلها من أجل مراقبة جيدة وكذلك من أجل الحصول على نتائج ومعلومات صحيحة. كما أن نشاط التحقيق ينجز من طرف الشخص المسؤول ما يعرف بالتحقيق الشخصي وأحيانا يعطي لشخص آخر حيث أن كل شخص يصادق على أي وثيقة يكون مضمونها مسؤولا عنه، ولذلك وجب عليه التحقق قبل الإضاء وفحصها فحصا جيدا.

كما أن التنقيط يطبق خصوصا في مراقبة البيانات المحاسبية يعني أخذ الوثائق وتنقيطها مع الحسابات من أجل ضمان صحة البيانات ومطابقتها لما هو مسجل، وعلى العموم فعملية التنقيط لا تتم من طرف الشخص الذي قام بكتابتها.

المطلب الثالث: حدود وإجراءات المراقبة الداخلية

هناك عدد من القيود تحد وتقلل من درجة اعتماد المراجع على نظام المراقبة الداخلية وذلك خلال قيامه بعملية المراجعة وإعداد تقريره فقد تحدث نتيجة لعدم فهم الموظف للتعليمات مثلاً أو عدم العناية على تأدية الوظيفة ونحوه. كما أن المراقبة الداخلية لا تسمح بأن يتواطأ أو أكثر بغرض التلاعب في السجلات المحاسبية، وإذا وقع ذلك فلا يمكن للمراجع أن يعتمد على هذا النظام للتأكد من عدم وجود مخالفات والتحقق من صحة وصدق القيم المعروضة في القوائم المالية. وقد تكون هذه القيود التي تقلل من درجة اعتماد المراجع على نظام الرقابة الداخلية إذا تعلق الأمر بالإدارة العليا بالتحاليل وارتكاب أخطاء ومخالفات باستطاعتها إخفاء هذه الأخطاء، ولهذا وجب على المراجع تسليط الضوء على هذه العراقيل التي يمكن أن تتعرض من خلال القيام بعملية المراجعة وإعداد تقريره.

إجراءات المراقبة الداخلية:

للحصول على معلومات مقنعة ومؤكدة وجمع الأدلة، يجب إتباع الإجراءات المتمثلة في الملاحظة، التفتيش، التأكيد والإثبات، فحص الوثائق، المراقبة الحسابية والتدقيق المحاسبي، وسنعرضها بالشرح والتفصيل.

الملاحظة: يتطلب هذا النوع من الإجراءات بالمشاهدة والاحتفاظ ذهنياً بالأفعال وملاحظة كيفية تطبيق الإجراءات وأداء المهام، وهذا يتطلب دقة من طرف المراقب الداخلي عند إجراء عملية الجرد في نهاية السنة حيث يلاحظ طريقة الحساب ومدى احترام الأوامر المعطاة لهم لإجراء هذه العملية.

التفتيش: يتضمن هذا هذا إجراء فحص الأصول وتفتيش الثروات المادية وتزويد المصالح المعنية بالمعلومات المقنعة، وعلى سبيل ذلك الوجود المادي للأصول والمخزون وكذا بعض القيم المتوفرة والمنتجة. غير أن هذا الإجراء وحده لا يشمل الموارد المباعة خلال السنة أو التي اشترت خلالها، كما لا يثبت بأن الثروات التي فتشت هي ملك للمؤسسة.

التأكيد: يركز هذا النوع من الإجراءات على إحراز التبريرات ويعتبر من الإجراءات التي تقدم عناصر الإثبات أكثر تعقيداً وذلك ليس على الوثائق وإنما بإرسال طلب لدى الأشخاص اللذين لهم تجارية أو مالية مع المؤسسة، حيث يتطلب من المتعاملين مع المؤسسة إرسال معلومات على الرصيد الحسابي أو على العمليات التي أجريت معها. ويستعمل هذا الإجراء بصفة خاصة عند فحص حسابات الزبون، المورد، المخزون، ورصيد الحسابات البنكية.

فحص الوثائق: ويتم إرسال هذه الوثائق إلى المؤسسة من طرف المتعاملين معها كالممولين، وتشمل مثلاً بيانات البنوك، وفواتير الزبائن، الميزانيات، ووثائق للتقارب. وفي أغلب الأحيان تستعمل هذه الوثائق كقطع للتبرير في السجلات الحسابية للعمليات التي يقومون بتنفيذها.

المراقبة الحسابية: ويرتكز هذا الإجراء على إعادة مراقبة العمليات الحسابية المدونة في الدفاتر والوثائق المحاسبية للتأكد من صحة الأرقام، كما يسمح بالإحراز على ضمانات في دقة وصحة الأرقام.

التدقيق: وهو عبارة عن إجراء عملية التقارب بين المعلومات المكتسبة من الوثائق مع الإشارات المتحصل عليها، كإثبات أقوال شخص ما وذلك بإجراء مناقشة مع شخص آخر، والغرض من ذلك اكتشاف المخالفات والأخبار الخاطئة.¹

¹وليام توماس، أمرسون هنكي تعريب: كمال الدين سعيد، مرجع سابق، ص 283.

المبحث الثالث: المراجعة الداخلية

المطلب الأول: المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية

تعريف أول: من المفاهيم المناسبة للتدقيق الداخلي هو أنها «وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة، لتقييم مدى تمثي النظام مع ما تتطلبه الإدارة وللعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى» كما عرفها المعهد المدققين الداخليين.

ويؤكد على ما تقدم المفهوم الذي وضعته التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها «تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل الوحدة كخدمة للوحدة وتشمل وظائفها «الفحص»، «التقييم» و«المراقبة» لمدى كفاية وفعالية الأنظمة الرقابية الداخلية والمحاسبية.¹

تعريف ثاني: التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) هو احد الوسائل الفعالة الرقابة الداخلية، ويمكن تعريفه بأنه «مجموعة من الأنظمة وأوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المؤسسة وفي التحقق من إتباع مضيفي المؤسسة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط و السياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات لازم إدخالها عليها، وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى» .

¹ احمد حلبي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، 1999، ص26.

المطلب الثاني: أسلوب تنفيذ للمراجعة الداخلية وأهدافها

أسلوب العمل في التدقيق الداخلي، فيمكن تلخيصه في الخطوات التالية:

1. معرفة العمل المراد انجازه والهدف منه.
 2. بناء برنامج تدقيق يناسب الهدف الموضوع ووضع الخطط للتنفيذ.
 3. فحص عينة للتأكد من سلامة الانجازات.
 4. مقارنة التنفيذ مع الخطط النظرية الموضوعة.
 5. تقديم تقرير لمختلف المستويات الإدارية المعنية عن الانجازات وأسبابها وطرق حل المشكلات.
- ويمكن تلخيص طبيعة التدقيق الداخلي في الآتي:

- ❖ نشاط داخلي مستقل في المؤسسة.
- ❖ أداة رقابية بغرض انتقاد وتقييم جميع الرقابات الأخرى التي تكونها الإدارة.
- ❖ وظيفه استشارية أكثر منها وظيفه تنفيذية.
- ❖ يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية، بما فيها الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي.
- ❖ تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- ❖ المدقق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بمراجعته.

أهداف المراجعة الداخلية:

لما كان التدقيق الداخلي يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية، فقد كان اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للتدقيق الداخلي، أي التحقيق للتأكد من سلامة السجلات، والبيانات المحاسبية، والمحافظة على أصول المؤسسة.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، حدث تطور منطقي لوظيفة التدقيق الداخلي وهو نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة داخل المؤسسة.¹ ويتضح من هذا كله أن وظائف التدقيق أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لأنها تحمي أموال المشروع وتحمي الخطط الإدارية من الانحراف، كذلك هي إنشائية لأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسة العامة للمشروع، ولأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية والرقابية والتطورات الحديثة.

¹ احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، المرجع سابق، ص 27، 28.

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي إلى الهدفين التاليين وهما:

الهدف الأول: الحماية أو التحقيق

يعني مفهوم الحماية تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الآتي:

- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية ومن إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
- أن أصول المؤسسة قد تم المحاسبة عنها، وأنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة الإهمال.
- اختيار الرقابة الداخلية خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة.
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله، وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.

الهدف الثاني: الإنشائي أو التقييم

ويعد الهدف الإنشائي امتداد لتدقيق الأحداث المالية، لذا فإن مفهوم الهدف الإنشائي يتضمن التأكد من كل جزء من نشاط المؤسسة موضع الرقابة، ولذلك فإن تحقيق هذا الهدف يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال الخريطة التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية، وبناء على ذلك فإن المدقق الداخلي يعد في هذه الحالة ممثلاً للإدارة العامة وليس ممثلاً لإدارة المالية، وذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها أو مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.

وبصفة عامة يمكن تركيز هدي المراجعة الداخلية في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1) الشكل التلخيصي لأهداف المراجعة الداخلية:



المصدر: احمد حلي جمعة، مرجع سابق، ص 27.

المطلب الثالث: أهمية المراجعة الداخلية ومجال تطبيقها.

نشأت المراجعة الداخلية وتطورت مع تزايد الحاجة إليها كأداة رقابية تساعد المسؤولين في إدارة الأعمال والمشاريع والمنشآت وانجاز وظيفتهم المتمثلة في تحقيق إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي المصالح المختلفة في هذه المشاريع والمنشآت. ولقد تبوأ وظيفة المراجعة الداخلية مكانة بارزة في معظم المنظمات حيث ارتبطت بأعلى مستويات التنظيم فلم تعد تقتصر على الرقابة فحسب، بل أصبحت تمثل نشاط تقييمي لمراجعة وفحص مختلف العمليات والنشاطات، ويهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية هناك مجموعة من العوامل تظهر في المؤسسة والمتمثلة في:

التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية:

تعمل إدارة المشاريع غالباً في ظروف اقتصادية تسودها المخاطرة وتزايد فيها الرقابة الحكومية على المشاريع القائمة في بلدانها مما أستوجب مراقبة الإدارة العليا لأي مشروع تقوم بإدارته. وبما أن وظيفة المراجعة الداخلية تقوم بمتابعة والتكفل بالطريقة التي يتم بها إنجاز مختلف المشاريع والمنشآت ومنظمات الأعمال، وبذلك تصبح أداة رقابية تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة عن طريق ضمان سلامة نظام المراقبة الداخلية وتوفير بيانات ومعلومات على مختلف النشاطات والعمليات التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المتعلقة بمواجهة ظروف الاقتصادية المستقبلية مما يتطلب زيادة الحاجة إليها في فترات الركود الاقتصادي و بالأخص عندما تعجز إدارة المشروع زيادة أرباحها فتلجأ إلى طريقة الضغط على تكاليف الإنتاج.

كبح حجم المشاريع وانتشارها:

بعد الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا، كبرت حجم المشاريع و تعقدت عملياتها و تشابكت مصالحها الأمر الذي أدى إلى ظهور البنوك وشركات المساهمة و هي هيئات لها اتصال دائم بالعملاء الذين يحتاجون إلى بيانات موثوق فيها كما أن لا يمكن تعطيل مصالحهم لإجراء عملية التدقيق في نهاية السنة المالية من طرف المراجع الخارجي، لذلك لجأت تلك الشركات والهيئات إلى التأكد من صحة البيانات المحاسبية والمالية فوراً عند أوانها حتى لا تشوه سمعتها و تسيء علاقتها مع العملاء، فأصبحت بذلك تدار العمليات من خلال تفويض السلطات و تحديد الواجبات والمسؤوليات المترتبة على إهمالها. وحتى تطمئن الإدارة المركزية على سلامة العمليات في الفروع المختلفة ظهرت الحاجة إلى ممثلين عنها مؤهلين إدارياً وفنياً وسلوكياً للتطلع على الموقع والفروع وميادين العمل دورياً¹ للتأكد من أن سياسات الشركة والمشروع تنفذ بدقة، وكذا المحافظة على المصالح العامة والذي كان يدعى في بداية الأمر المراجع المتجول. ومع الوقت أدرك هؤلاء المراجعون أن باستطاعتهم تقديم خدمات إلى الإدارة المركزية تتمثل في التأكد من مدى التزام تلك الفروع بالسياسات الإدارية المرسومة وتقديم اقتراحات وتوصيات لتعديل بعض السياسات الإدارية المعتمدة في مختلف الفروع.

¹ ALAIN. Op cit, P137, 138

انتهاج أسلوب اللامركزية الإدارية:

نظرا لكبر المشاريع وانتشارها جغرافيا لجأت الإدارة الرئيسية إلى انتهاج أسلوب اللامركزية وذلك بتقسيم المشاريع إلى قطاعات، بحيث أن لكل قطاع إدارة مستقلة مفوضة من طرف الإدارة العليا للقيام بوظائفها الرئيسية، وحتى تضمن الإدارة العليا التزام القطاعات التابعة لها لما وضعت من خطط وسياسات عامة، وجب عليها تقييم أداء تلك الإدارات وذلك بالمعينة و الانتقال الميداني وفحص السجلات و المستندات ومتابعة طريقة انتهاج السياسات ومتابعة العمليات، وذلك عن طريق وضع أشخاص متخصصين في ذلك ينبون مكانها، ويطلق عليهم اسم المراجعين الداخليين والتي حددت مهمتهم في:

- ❖ التحقق من مدى التزام إدارات القطاعات بالخطط والسياسات العامة.
- ❖ تقييم الأداء بهدف إدخال الإصلاحات على أساليب تنفيذ هذه الخطط والسياسات.
- ❖ تقديم التوصيات اللازمة لتعديل المعايير المعتمدة أو رفع كفاءة القائمين على التنفيذ من خلال زيادة عددهم أو مردودية مهارتهم.¹

وظيفة المراجعة الداخلية كمجال لتدريب رجال الإدارة:

تقوم إدارة المشاريع المختلفة بوضع وتنفيذ وسائل وإجراءات مختلفة للمراجعة، وتقييم أنشطتها على أساس منتظم وكذلك من أجل معرفة ومعالجة مواطن الضعف في العمليات بهدف إدخال الإصلاحات على العمليات أو التوصل إلى معرفة الأسباب المبدئية لعدم نجاح بعض الأنشطة لمعالجتها، وذلك من أجل الاستمرار وإنجاح النشاط الاقتصادي وتحقيق مزيد من الأرباح للأصحاب المصالح كالمساهمين وغيرهم. وعلى العموم من أجل الوصول الإدارة العليا إلى أهدافها أدخلت عملية المراجعة على الإدارة وهو ما يسمى بالمراجعة الإدارية والتي لا توجد أية وحدة داخل المنشأة تستطيع القيام بها ما عدى وحدة المراجعة الداخلية، وذلك لعدة أسباب منها:

- ❖ قرب المراجعة الداخلية من عملية وضع وتشغيل الأنظمة وتنفيذ الإجراءات.
- ❖ الاتصال المستمر مع المستويات التنفيذية داخل المنشأة والاحتكاك اليومي معهم.
- ❖ تقديم البيانات التي تتطلبها القرارات الإدارية في الصورة الملائمة وفي الوقت المناسب.
- ❖ انضمام خبراء الرقابة والتحليل والتقييم للعامل في وحدة المراجعة الداخلية عند بدأ تعيينهم في المنشأة.

وعليه فأن العمل في وحدة المراجعة الداخلية التي تقوم بالمراجعة الإدارية تجعل من الأشخاص الذين يقومون بهذا النوع من المراجعة خبراء في العملية الإدارية، لأنهم يراجعون كل ما يتصل بها ويقيمون نتائجها.²

¹ أحمد صالح العبارات "المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوي السلوكي"، دار النشر القاهر، ص 24.

² حمد عباس حجازي "الأصول العلمية والممارسة الميدانية"، مكتبة عين الشمس، القاهرة 1982، ص 123.

مجال تطبيق المراجعة الداخلية:

إن لوظيفة المراجعة الداخلية مجالات عديدة محل التطبيق وهذا على جميع وظائف المؤسسة فالمراجعة الداخلي يمارس نشاطه لأجل مصلحة الجميع، ومن الوظائف التي تكون محل معاينة المراجعة الداخلية الوظائف التالية:

الوظيفة المالية والمحاسبية: إن كل من المحاسبة والمالية وظيفتان مسجلتان ضمن برنامج المراجعة الداخلية بحيث يقوم المراجع الداخلي أثناء قيامه بمهامه بأداء رأي حول الوضعية المالية والمحاسبية بالمؤسسة ونتائج نشاطه وهذا بطريقة منتظمة.

وبصفة عامة المراجعة له ثلاث أهداف:

- ❖ عدالة الذمة المالية.
- ❖ حماية جميع ممتلكات المؤسسة.
- ❖ الصراحة في المعلومات.

الوظيفة التجارية: تخضع هذه الوظيفة إلى المراجعة الداخلية على أساس أن المراجع يقوم بمهامه على مختلف النشاطات التي تتم على مستوى هذه الوظيفة من بيع وشراء، تسويق وتخزين ونقل وغيرها من النشاطات الأخرى حيث يتم الكشف عنها وفحصها وتحليلها من ناحية العلاقات التجارية والإشهارية وكذا قدرة الزبون على الدفع ونوعية التسليم... الخ.

وظيفة الإنتاج: يصب عمل المراجع على هذه الوظيفة من ناحية مواقع العمل أكثر مما يصب على الجانب الإداري لها، وذلك حتى يكون على احتكاك مع العمال والمسؤولين والتعرف على العراقيل والمصاعب التي تواجههم أثناء عملية الإنتاج حتى يقوم بمواجهتها، والحد من (الصعوبات العراقيل).

الوظيفة المعلوماتية: وتشمل عمل المراجع في هذه الوظيفة على المستويات التالية:

- ❖ مراجعة مراكز التكوين.
- ❖ مراجعة المكاتب.
- ❖ مراجعة شبكة الإعلام الآلي.

وظيفة التسيير: تشمل عمل المراجع في هذه الوظيفة على طرق التسيير للموظف بالمعنى الكامل والواسع على جميع مستويات المؤسسة والمصالح الموجودة بها.

المطلب الرابع: الإطار القانوني للمراجعة الداخلية في الجزائر ووثائق عملية المراجعة

الإطار القانوني للمراجعة الداخلية في الجزائر¹: ظهرت المراجعة الداخلية في الجزائر بصفة تدريجية باعتمادها كوظيفة داخلية بالهيكل التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية وذلك منذ ظهور القانون 05/08 الصادر في 01 مارس 1981 والقاضي بإنشاء المجلس الوطني للمحاسبة ثم ظهر المرسوم 11/81 الصادر في 23³⁰ ماي 1981 والذي يلزم المؤسسات الاقتصادية بوضع تصريح سنوي يحتوي على قوائمها المالية الختامية قبل 30³⁰ جوان من السنة التي تلي سنة النشاط أي مهلة مدتها ستة أشهر من 12/31 إلى 06/30 ن+1 إلى أن جاء القانون 01/88 و الصادر في 12/01/1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية أين بدأ يظهر شكل المراجعة الداخلية وحدد نطاقها ووظائفها وتشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن هذا القانون الذي كان هدفه تحرير المؤسسات الاقتصادية العمومية من القيود الإدارية و إتباع اتجاهات الإصلاحات الكبرى المستأنفة من طرف الدولة.

وثائق عملية المراجعة:

يجب على المراجع أن تكون له معرفة نظرية وتطبيقية، تقنية وتكنولوجية خاصة أو غير خاصة بالمؤسسة، كما أنه علاوة على التكوين الذي تلقاه المراجع يلزم عليه أن تكون له وثائق وسندات تساعد على أداء مهامه ومن بين هذه الوثائق والسندات:

التشريعات والأنظمة الوطنية: وتتمثل في:

- ❖ القوانين بصفة عامة.
- ❖ النصوص التي تحمل إعادة هيكلة الاقتصاد والمشاريع.
- ❖ تشكيلة الجرائد الرسمية.
- ❖ القوانين المالية العادية والقوانين المالية التكميلية للعشر (10) سنوات الأخيرة.
- ❖ النظام الأساسي للمؤسسة.

وثائق المؤسسة: وتشمل القوانين والمراسيم التي تحرر المؤسسة إجراءاتها وتتمثل في:

- ❖ دليل الإجراءات الإدارية والموارد البشرية.
- ❖ أوامر المديرية العامة.
- ❖ دليل الإجراءات المالية والمحاسبية.
- ❖ الاتفاقية الجماعية.
- ❖ تقارير محافظ الحسابات.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الصادر في 12 جانفي 1988.

² نفس المصدر السابق.

- ❖ تعليمات المنظمات المركزية.
- ❖ إجراءات الصيانة والمشتريات وتسيير العتاد.

خلاصة الفصل:

تعتبر الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المنشأة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن، ومما لا شك فيه أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشأة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع وهو نقطة الارتكاز للمراجع عند أعداده لبرنامج المراجعة وتحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة قوياً وفعالاً ومتناسكاً، كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على الأدلة والقرائن للإثبات، وكلما كان ضعيفاً، كلما لجأ المراجع إلى زيادة وتوسيع حجم العينة الممثلة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء

تمهيد:

تدعيما لما قدمناه في الجانب النظري عرض النتائج الموصول إليها من خلال البحث مع الإجابة على مختلف التسؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، حيث قمنا بإجراء دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء لدراسة الرقابة على الرواتب والأجور من خلال تقييم نظامها الداخلي والتي تكون عبر المراجعة الداخلية لنظام الرواتب والأجور حتى يمكن من المراجع الداخلي تقديم تقريره

ولتحقيق ذلك يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مبحثين تتمثل في:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء.

المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء.

تعتبر المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء من أكبر المؤسسات في الجزائر والتي تنشط في إطار أشغال المقاولات أو مواد البناء، ولها أهمية بالغة، كونها توفر الاحتياجات الضرورية للمستهلكين. الذين يزداد عددهم بازدياد النمو السكاني.

المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء تسمى ب SMC في 1982 ولم نعثر على معلومات حول نشأتها، إلا أن ما يهمنا أنها تأسست بأمالك الدولة أي المؤسسات العمومية.

وبعد سنة 1982 أطلق عليها اسم شركة المواد الحمراء والتي تهتم بإنتاج وتوزيع وبيع القرميد حيث تعتبر من أكبر الشركات العمومية على المستوى الوطني، وكان لها عدة وحدات في الفترة ما بين 1982-1990 ومركز يهتم بالتسيير والتوجيه وإعطاء القرارات، ووحدات تابعة مهمتها الإنتاج والبيع.

وبعد 1990 ومع دخول الجزائر اقتصاد السوق وظهور ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية فرضت الدولة على هذه المؤسسات بأن تأخذ شكل مركبات أي هناك شركة الأم وفروع تابعة لها بحيث تساهم الشركة الأم في رأس مال الفرع بنسبة أكبر من الأسهم، حتى يتسنى لها في اتخاذ القرارات والتوجيه.

وحسب القوانين الاقتصادية والتي تبنتها الجزائر من خلال اصطلاحاتها بوجوب مسك محاسبة المؤسسات بالأسهم لما يسمى بالميزانيات المجمعة وحسب معرفتنا العامة نعلم إن رأس مال هذا النوع من المؤسسات وموزع على شكل أسهم

الجمعية العامة للمساهمين:

وتتمثل في أشخاص موكلين من طرف المساهمين أو المساهمين أنفسهم والمخول لهم في زيادة رأس المال أو تخفيضه أو رسملة الاحتياطات.

مجلس الإدارة:

يقوم بمراقبة جميع الفروع وهم أشخاص غير المساهمين إلا انه لم يقدم إلينا خلال تريبصنا المعلومات حولها ولا عن رأسمال الشركة وهل كانت زيادة أو تخفيض في رأس المال الشيء الذي توصلنا إليه أن فروع هذه الشركة في حالة التصفية وبيع أملاكها.

المطلب الثاني: مهام ووظائف المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء

- ❖ مهمة شركة المواد الحمراء الرئيسية هي الإنتاج، البيع، التوزيع
- ❖ مكلفة بالإنتاج والتوزيع للمواد الحمراء على كافة التراب الوطني وفي ظروف من الحماية وقل تكلفة
- ❖ وضع سياسة لتطوير نظام الإنتاج والتوزيع كفو وقادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني

وللمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء وظائف:

الوظائف التقنية:

الهندسة: هذه الوظيفة مكلفة بتحقيق الإنتاج ونقله وتوزيعه.

الاستغلال: مكلفة بتسيير الإنتاج.

وظيفة تجارية: مكلفة ببيع الإنتاج وتسيير المشتركين في منطقة الوسط.

هذه الوظائف الثلاث الأساسية تؤدي إلى خلق وظيفة أخرى هي:

الوظيفة الإدارية التي تقوم بدورها بتسيير الموارد البشرية والتسيير المالي وتسيير الأجهزة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء.

كما هو معلوم لدينا، فإن المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء ومن خلال المعطيات الجديدة الخاصة باقتصاد السوق قامت بتغيير استراتيجيتها، حيث قامت بإعداد هيكلتها وإدارتها وهذا ما جسده الهيكل التنظيمي المعتمد من طرفها أصبحت عبارة عن مجمع ينقسم إلى 10 فروع، ويتصرف مديرو الفروع بكل حرية في عملية التسيير وهذا ما نقصد به باللامركزية في اتخاذ القرارات التي من شأنها تعطيل الكبير للفرع في حالة المركزية، بحيث لكل فرع مديريات مساعدة (تجارية، مراقبة، محاسبة... الخ) يقوم المجمع الوطني للمواد الحمراء بمراقبة الفروع واتخاذ الإجراءات المناسبة للمؤسسة في جميع الميادين أثناء عملية الاستغلال.

ويتكون الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء من:

-الإدارة العامة

-المدير العام

-المجلس الإداري للمركب

-سيكريتاريا

-المديرية المالية والمحاسبية

-المديرية التجارية

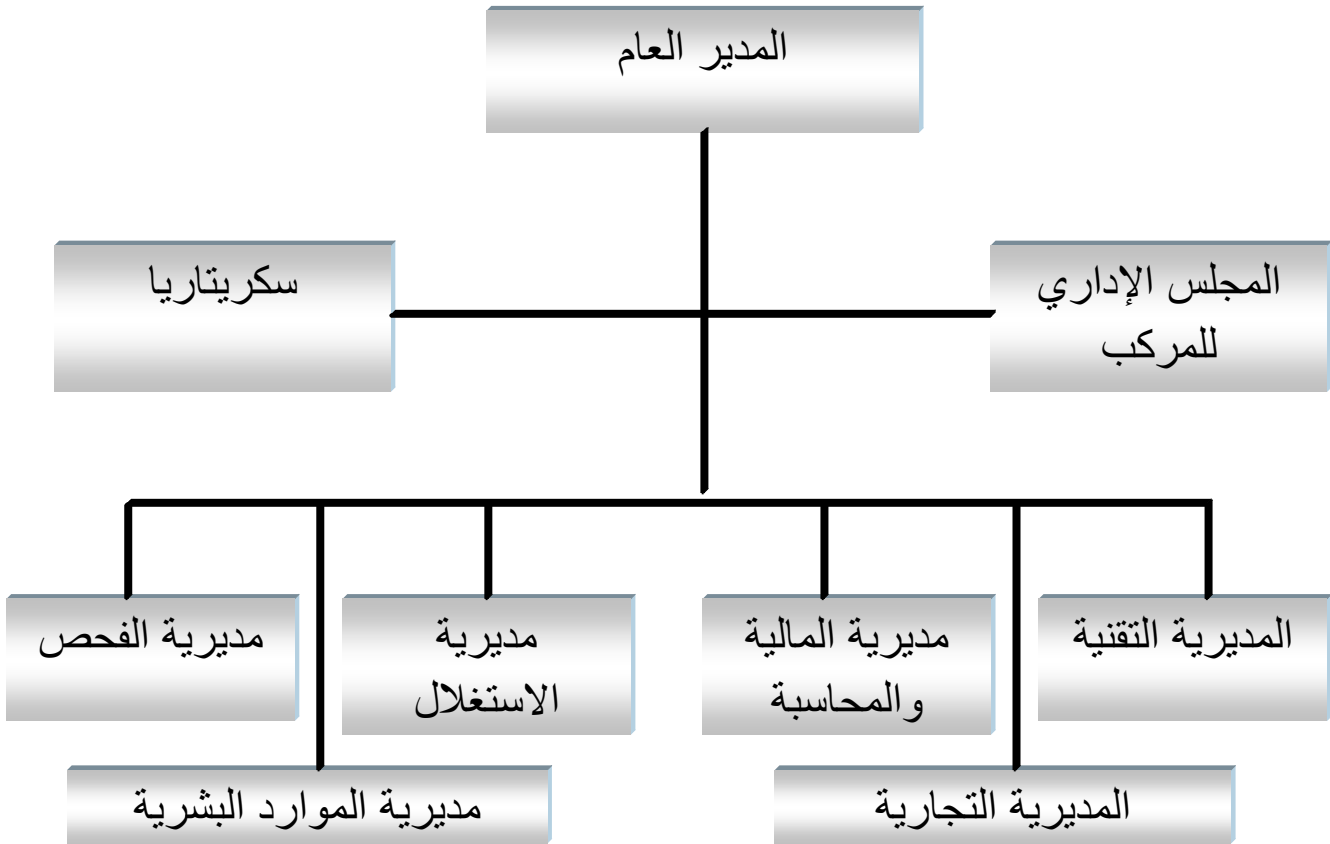
-المديرية التقنية

-مديرية الاستغلال

-مديرية المواد البشرية

-مديرية الفحص

الشكل رقم (1-III) الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء



المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات المؤسسة

ويمكن تقسيم شركة المواد الحمراء إلى مديرتين

- ❖ مديرية عملية
- ❖ مديرية وظيفية

المديرية العملية وهي تضم:

1. المديرية التقنية المتمثل دورها في:

- ❖ تحسين ظروف ومردودية الإنتاج
- ❖ تحسين امن أجهزة الإنتاج
- ❖ تدعيم وتطوير استعمال الأجهزة
- ❖ إدخال أساليب جديدة في الطاقة والتكنولوجيا

2. مديرية الفحص: هي المصلحة المخول لها والمكلفة بفحص الأرض والتنقيب على المادة الأولية الجيدة والتي تدخل في عملية الإنتاج.

3. مديرية الوظيفية: والمتكونة من:

مديرية المالية والمحاسبة والتي تهتم ب:

- ❖ مسك حسابات المؤسسة بالاخذ بعين الاعتبار الترتيبات التشريعية والتنظيمية
- ❖ المراقبة المالية والمحاسبية
- ❖ ضمان تسيير والتزامات المؤسسة على المستوى المالي وتسيير الحسابات المركزية
- ❖ تسيير التدفقات المالية للمؤسسة
- ❖ بذل الدعم والمشورة للوحدات والفروع في إطار تسييرها المالي
- ❖ وضع السياسة المالية للمؤسسة

مديرية الموارد البشرية: ومن مهامها:

- ❖ إعداد السياسة البشرية للمؤسسة فيما يخص المورد البشري
- ❖ تحضير عناصر مبدأ تسيير العمل في الإطار الذي يخوله القانون

المديرية التجارية: والتي تهتم ب:

- ❖ إعداد السياسة التسويقية للمؤسسة
- ❖ تنشيط شبكة المؤسسة
- ❖ جعل الزبائن دائمين
- ❖ إعداد أنظمة معلوماتية مرتبطة بالتسويق مع الزبائن.

مديرية الإدارة العامة: وهي مكلفة بالتحضير والتنفيذ ومراقبة السياسات والتنظيمات في ميدان الوثائق والوسائل.

المطلب الرابع: المديرية المالية في المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء المهام والوظائف:

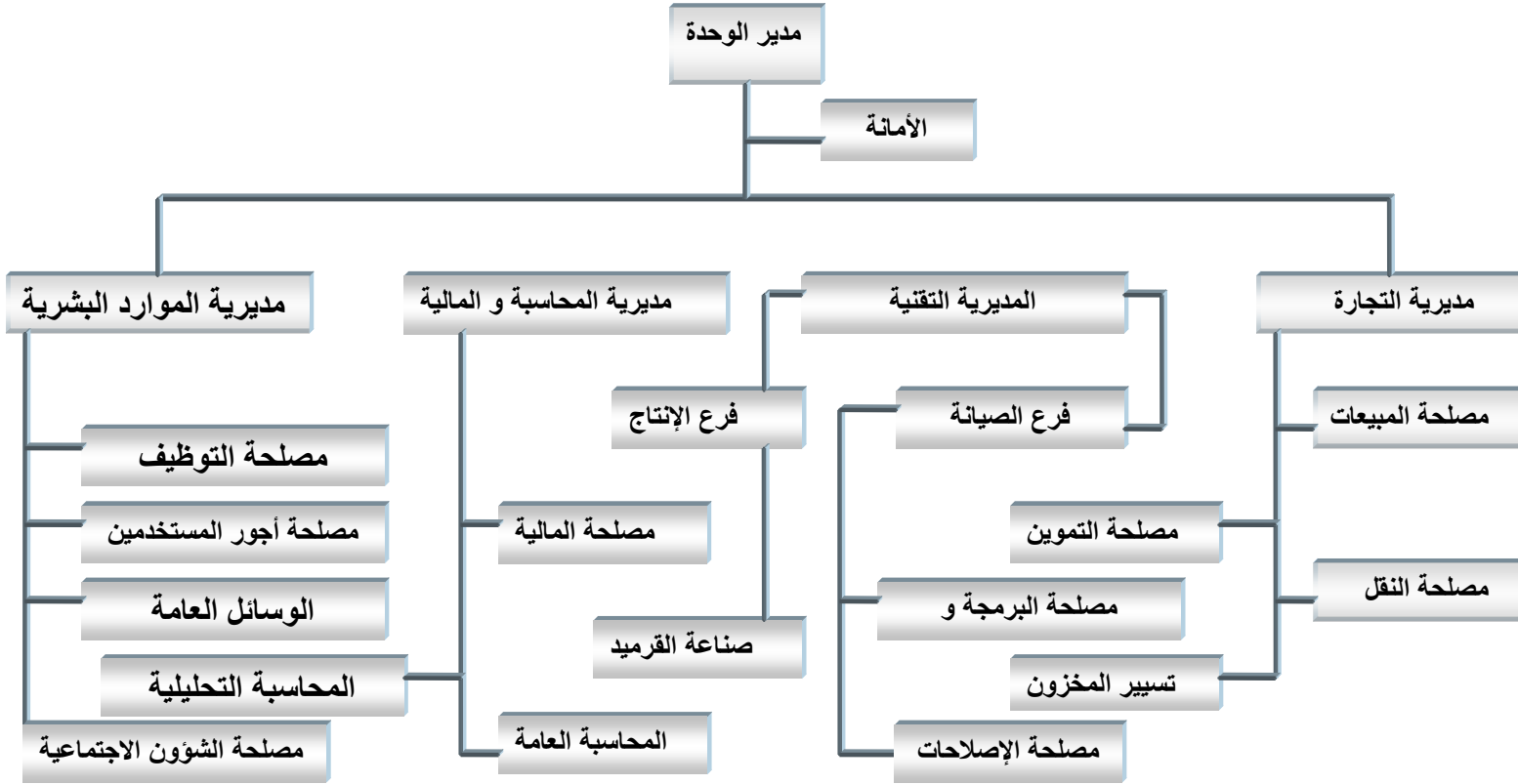
للمديرية المالية في المؤسسة عدة مهام ووظائف نذكر منها على وجه الخصوص:

- ❖ اقتراح وتطبيق السياسة المالية في المؤسسة.
- ❖ ضمان التوازنات المالية.
- ❖ القيام بإقفال الخزينة في المدى القصير الأجل وضمان المتابعة لسير الخزينة.
- ❖ متابعة الوحدات والفروع التابعة للمؤسسة وذلك بالنصائح والإرشادات وذلك في إطار التسيير المالي.
- ❖ ضمان السير الحسن للمحاسبة في كل الوحدات.
- ❖ المشاركة في عملية التخطيط الخاصة بالمؤسسة وذلك في إطار تسيير الخزينة.
- ❖ دراسة كل العروض المالية المقدمة من طرف الفروع وكذا مراقبتها ودراسة مدى مصداقيتها.
- ❖ تسيير وحماية القيم المنقولة.
- ❖ القيام وظيفية المراجعة الداخلية فيما يخص المتابعة وحسن التنفيذ لمعلومات الهيكل التنظيمي للمدير المديرية المالية.

تتكون المديرية المالية من الوظائف والهيكل التالية والموضوعة تحت تصرف وإشراف مدير المالية:

- مدير نائب: مكلف بالقيام بالمحاسبة الخاصة للوحدات المركزية وكذا القيام بمحاسبة خاصة بالديون الداخلية والخارجية.
- كاتبة لجنة المشاريع (سكريتاريا)
- دائرة الخزينة الرئيسية
- دائرة الخزينة المركزية التي تقوم بتسيير تدفقات خزينة المؤسسة
- دائرة تسيير الالتزامات والتي تهتم ب:
- ضمان التسيير للديون المتوسطة والطويلة الأجل
- متابعة الضمانات المقبوضة والمسلمة.

الشكل رقم (2-III) الهيكل التنظيمي لفرع الإنتاج:



المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات المؤسسة

المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: أهداف اختبار نظام الرقابة الداخلية

إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة أدلة المراجعة، وإنما يحدد أيضا مدى العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة، ويوضح أيضا الوقت الملائم للقيام بإجراءات المراجعة، والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها.

لقد تم تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة بالاعتماد على إحدى الطرق المستعملة في التقييم والتي تم تناولها في الجانب النظري للدراسة وهي طريقة الاستقصاء النموذجية.

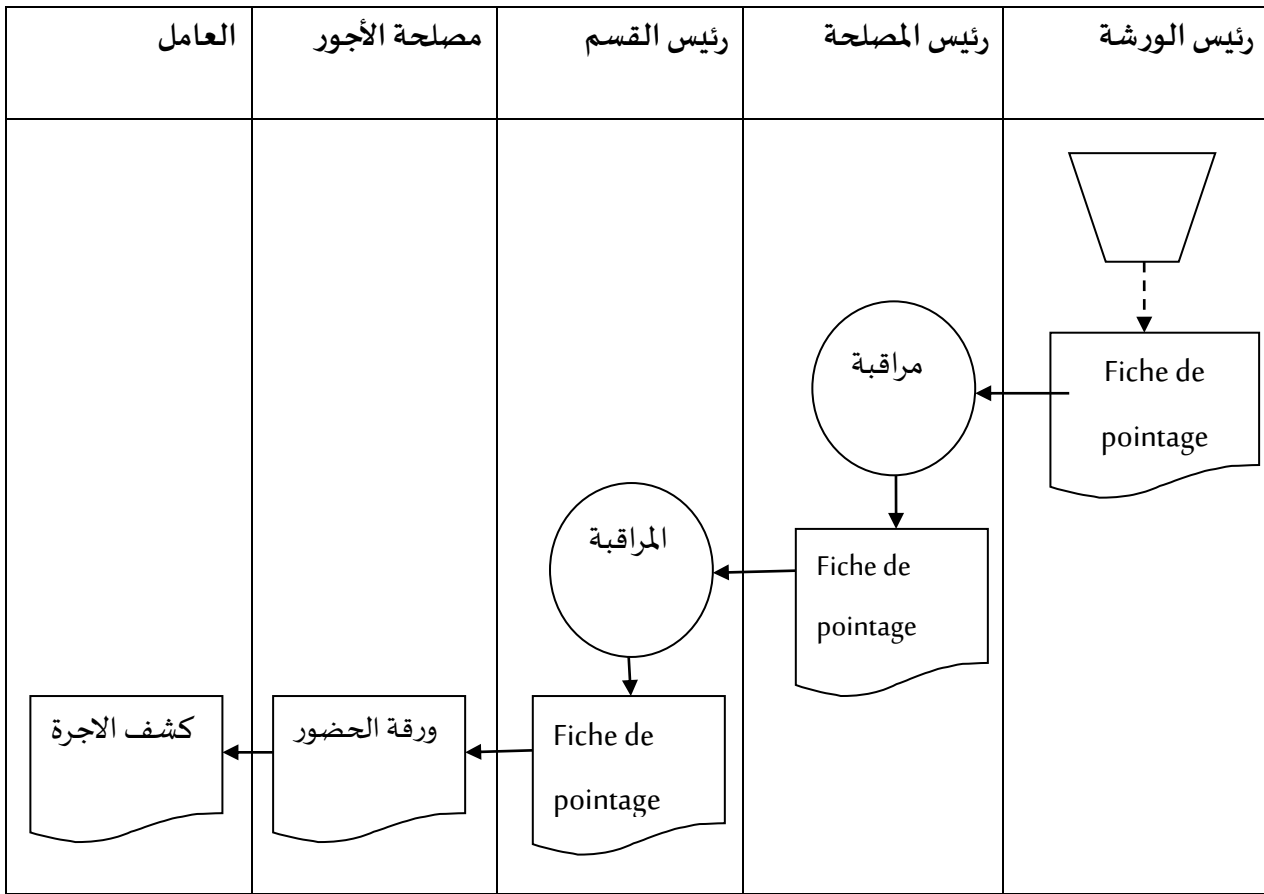
والهدف من مراجعتنا لنظام الرواتب والأجور يتمثل في:

- ❖ ضمان أن كل أجر مدفوع يتعلق فعلا بالعامل الذي اشتغل فعلا في تلك الفترة.
- ❖ ضمان أن كل الأجور المحسوبة تمت على أساس مستندات مقنعة وقانونية وبأنها توزع فعلا على مستحقيها
- ❖ ضمان أن كل الرواتب والأجور تم إعدادها بصفة صحيحة وأنها موزعة فعلا على أصحابها والذين قضوا المدة القانونية للعمل ولم توزع لأسباب أخرى، وأنها سجلت تسجيلا صحيحا في حساب المؤسسة

المطلب الثاني: تداول الوثائق

عملية إعداد كشف الأجرة: يقوم رئيس الورشة بإعداد بطاقة ساعات العمل ويقدمها إلى رئيس المصلحة الذي يقوم بمراقبتها والمصادقة عليها ثم يسلمها إلى رئيس القسم الذي يقوم هو الآخر بمراقبتها والمصادقة عليها ويسلمها إلى مصلحة الأجور التي تقوم بإعداد ورقة الحضور ومن خلالها يتم إعداد كشف الأجرة. (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (1-III) عملية إعداد كشف الأجرة:

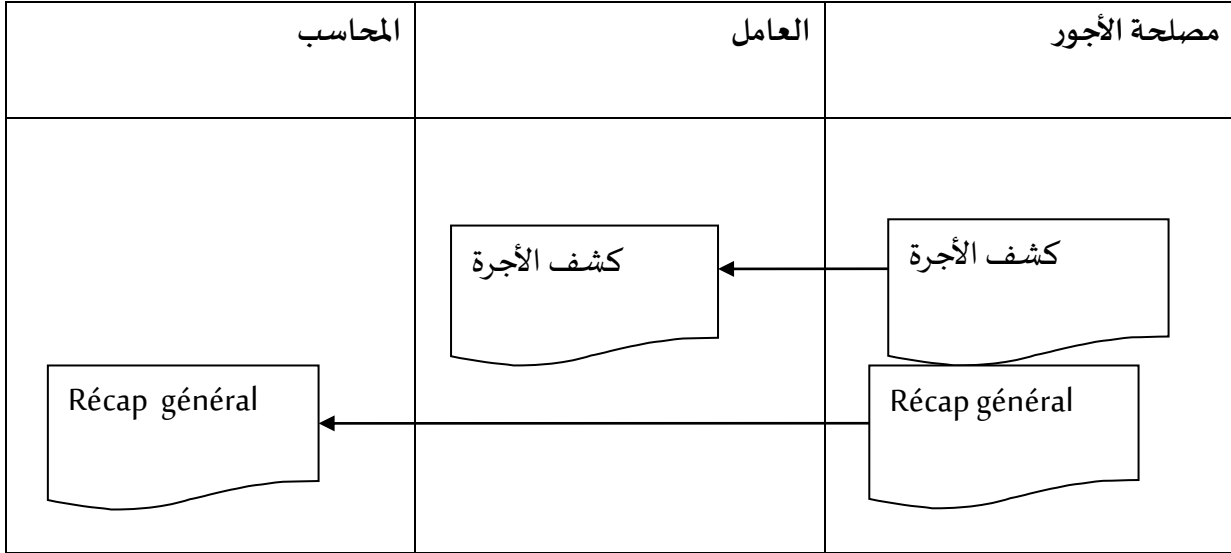


المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء

عملية التسجيل المحاسبي:

بعد إعداد كشف الأجرة تقوم مصلحة الأجور بتسليم نسخة للعامل وتحتفظ بنسخة في الأرشيف، كما تقوم أيضا بإعداد الخلاصة العامة للأجور وتسليمها للمحاسب للقيام بعملية التسجيل وذلك لكل مصلحة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-III) عملية التسجيل المحاسبي:



المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء

المطلب الثالث: قوائم استقصاء الرقابة الداخلية

تحليل نتائج الاستبيان للرقابة الداخلية:

من أجل التمكن من تقييم نظام الرقابة المطبق بالمؤسسة ميدان الدراسة فإننا قمنا بإعداد استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بنظام الرواتب والأجور وتتمثل في:

جدول رقم (3-III) الفصل بين الوظائف:

المحاسب	مدير الوحدة	المدير المالي	رئيس الخزينة	مصلحة الأجور	مصلحة G.R.H	رئيس القسم	رئيس المصلحة	رئيس الورشة	
						x	x	x	الموافقة على ساعات العمل
				x					إعداد كشف الأجرة
x									التسجيل وتدقيق كشف الأجور محاسبيا ومستنديا
			x						إعداد الشيكات
	x	x							المصادقة على الشيكات
						x	x	x	ضبط ساعات دخول وخروج المستخدمين
				x					إعداد ورقة الحضور
				x					المقارنة بين ورقتي الموافقة على ساعات العمل

المصدر: بيانات متحصل عليها من خلال تحليل الاستمارات

جدول رقم (4-III) قائمة استقصائية لعملية إعداد كشف الأجرة وعملية صرفها:

الملاحظات	غير مطبقة	مطبقة	لا	نعم	
رئيس الورشة/رئيس المصلحة/رئيس القسم		م			هل الأشخاص الذين يقومون بالموافقة على ساعات العمل مستقلون عن الذين يقومون بإعداد الأجور؟
مصلحة GRH		م			هل هناك مصلحة خاصة لها المعلومات الكاملة والسارية المفعول حول المستخدمين؟
مصلحة GRH		م			في حالة تغيير الأجور هل هناك مصلحة مستقلة عن الأجور تراقب ذلك؟
	غ م				هل تستخدم الساعات الضابطة لدخول وخروج المستخدمين؟
المدير المالي		م			هل تخضع الأجور قبل صرفها إلى موافقة مسؤول مستقل عن مصلحة الأجور؟
مدير الوحدة و المدير المالي		م			هل من يقوم بإمضاء الشيكات شخص مستقل عن مصلحة الأجور وعن الذي يوافق على ساعات العمل؟
BNA		م			هل هناك حساب بالبنك خاص بالأجور؟
		م			هل الشيكات الموجودة في حساب خاص بالأجور مرقمة ترقيما مسبقا ومسجلة؟
رئيس الخزينة		م			هل دفتر الشيكات الغير مستعملة موجودة عند شخص ليس له الحق في الإمضاء؟
		م			هل الشيكات تلغى بطريقة يستحيل استعمالها؟
		م			هل تحفظ الشيكات في ملفات تقدم عند المراقبة؟
	غ م	م			هل هناك سقف معين لا يتجاوز عند تحرير الشيكات؟

المصدر: بيانات متحصل عليها من خلال تحليل الاستمارات

النتائج المتحصل عليها من الاستبيان:

- ❖ توجد مصلحة خاصة ومستقلة وهي مصلحة المستخدمين تقوم بإعداد كشف الرواتب والأجور.
- ❖ تخضع بطاقة الموافقة على ساعات العمل إلى رقابة متعددة وذلك لتجنب ارتكاب أخطاء
- ❖ الفصل في الوظائف أي كل موظف له مهامه المحددة وهذا لتجنب وقوع الأخطاء، السرقة والتلاعب.
- ❖ كشف الأجور تدقق حسابيا ومستنديا.
- ❖ إن مصلحة المستخدمين تتلقى حضور العمال أليا من خلال بطاقات مرقمة خاصة بالعمال.

نقاط ضعف وقوة نظام الرقابة الداخلية تم تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (5-III) نقاط القوة ونقاط الضعف:

الاستلزام	الضعف	القوة	هدف الرقابة الداخلية
تحول دون ارتكاب الأخطاء		ق	تخضع بطاقة الموافقة على ساعات العمل إلى رقابة متعددة.
التأكد من المعلومات الموجودة على ورقة الحضور		ق	تتم المصادقة على ساعات العمل من طرف: ❖ رئيس الورشة ❖ رئيس القسم ❖ رئيس المصلحة
تشجيع العامل لتحسين مردوديته		ق	يتم تحديد P.R.I. من طرف رئيس الورشة
تسهيل عملية المراقبة وتفادي الأخطاء		ق	المقارنة بين ورقة الحضور الموجودة لدى مصلحة الأجور وبطاقة ساعات العمل المصادق عليها
إثبات عملية استلام العامل لكشف الأجرة/ تسهيل المراقبة المستقبلية		ق	احتفاظ الإدارة بنسخة ثانية لكشف الأجرة في الأرشيف
لتفادي الاختلاس والتزوير		ق	يتم ملئ الشيكات من طرف شخص ليس له الحق في الإمضاء
نقص الموضوعية في إثبات ساعات العمل	ض		عدم استعمال الساعة الضابطة
اتبث شرعية التسجيلات		ق	يتم التسجيل المحاسبي باستعمال الخلاصة العامة وذلك لكل مصلحة

المصدر: بيانات متحصل عليها من خلال تحليل الاستمارات

المطلب الرابع: تقرير المراجع الداخلي

بعد انجازنا للمهمة التي كانت في الوحدة الأولى للمؤسسة الوطنية للمواد الحمرء والمتعلقة بنظام الأجور تمكنا من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا النظام المتمثلة في مايلي:

نقاط القوة:

- ❖ تخضع ورقة الموافقة على ساعات إلى رقابة متعددة.
- ❖ يتم المصادقة على ساعات العمل كل من رئيس الورشة ورئيس القسم ورئيس المصلحة.
- ❖ تعد ورقة الحضور في مصلحة الأجور وتقارن مع بطاقة ساعات العمل تجنباً لأي خطأ.
- ❖ بعد إعداد كشف الأجرة يأخذ العمل كشف أجرته ويحتفظ بنسخة أخرى في الأرشيف لمراقبة مستقبلية.
- ❖ يتم صرف الأجور إلى الحسابات الخاصة للعمال سواء عن طريق البنك أو الحساب الجاري البريدي ويمنع ذلك يدويا.
- ❖ يتم ملئ الشيكات من طرف مسؤول ليس له الحق في الإمضاء بحيث تخفض عنده ولا يمكن صرف هذه الشيكات إلا بعد إمضاء المدير المالي ومدير الوحدة.

نقاط الضعف:

- ❖ عدم استعمال الساعات الضابطة لتحديد ساعات العمل.

المطلب الخامس: اقتراحات وتوصيات المراجع الداخلي

خلال تربصنا في المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء وخلال تحضيرنا لهذه المذكرة توصلنا إلى بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكنها تحسين سير عمل مشروع المراقبة والمراجعة الداخلية وكذا المساهمة في تحقيق أهدافها المنشودة خاصة في مجال نظام الرواتب والأجور. ونظرا لأهمية هذه المشاريع على مستوى المؤسسة ولتحقيق أمثل لمعيار الاستقلالية مما يسمح لها بممارسة أعمالها بكل حرية ودون أي ضغط هذا من جهة، ولمعيار المصدقية في عرض النتائج والتحليلات والتقييمات من جهة أخرى.

- ❖ نقترح أن يكون مشروع المراجعة والمراقبة تابعا مباشرة للمديرية العامة ومستقل عن باقي المديريات.
- ❖ لاحظنا عدم استعمال الساعات الضابطة لمراقبة العمال مما يجعل هذه المراقبة اقل موضوعية لذا نقترح استعمال هذه الآلة.
- ❖ تخضع علاوة المر دودية الفردية «P.R.I» لمصادقة مسؤول مستقل عن الورشة ما قد يؤثر سلبا على العامل، فقد تتغير إما بالزيادة أو النقصان. لذا نقترح أن يكون الشخص الذي يصادق على هذه الأخيرة له علاقة مباشرة بالعمال.
- ❖ ونظرا للتطور المستمر الذي تعرفه مهنة المراجعة على كل النشاطات وجب على المراجع مساندة هذا التطور وذلك بحصوله على المؤهلات العلمية والتقنية وكذا المعارف والخبرات المهنية فنقترح إعداد برامج التربصات الخارجية والمتلقيات الدولية الخاصة بالمراجعة.

خلاصة الفصل:

هذا ما استطعنا الوصول إليه من خلال تربيصنا بالمؤسسة الوطنية للمواد الحمراء الوحدة الأولى للمركز حيث كان موضوع دراستنا الرقابة الداخلية لنظام الرواتب والأجور، لأن هذا النظام يعتبر من الوظائف هامة في المؤسسة كما يمثل أعباء على المؤسسة هذه الأعباء يجب أن تكون مدروسة جيدا لتأثيرها على رأس مال المؤسسة إضافة إلى أنها تمثل حق العامل مقابل القيام بعمله لذلك يجب عدم التفخيم فيها أو التقليل منها وبالتالي يؤثر على النتيجة وعلى الربح المحقق.

ولا ننسى التذكير مرة أخرى إلى أن المؤسسة إذا أرادت حقا تقييم فعالية نظام رواتب وأجور عمالها ما عليها إلا إتباع منهجية تتضمن فهم نظام الرواتب والأجور المعمول به. وإجراء اختبارات انتقادية عن طريق مختلف التقنيات الموجودة، خاصة منها الملاحظة المادية، المراقبة وفحص مختلف الوثائق المستعملة.



من خلال بحثنا حولنا تسليط الضوء على الرقابة الداخلية من خلال إظهار فعاليتها وأهميتها في المؤسسة الاقتصادية وكانت هذه الدراسة محاولة التوافق بين الإطارين النظري والميداني من أجل الإجابة على الإشكالية الأساسية والتساؤلات المرفقة لها.

حيث الجزء النظري حاولنا الإلمام بإشكالية البحث بتناول فصلين يتضمن الأول ماهية المراجعة والذي يشمل أولاً بتعريف المراجعة وأهدافها، مبادئ المراجعة. وتطرقنا إلى أنواع المراجعة، معايير المراجعة، أما الفصل الثاني فتناولنا عموميات حول الرقابة الداخلية بدأ من نشأتها ثم المفهوم الذي تعرف به وأهدافها، المجالات التي تطبق فيها وطرق تقييم أنظمة الرقابة، خصائص المراقبة الداخلية في المؤسسة، الوسائل الأساسية لها، بالإضافة حدود المراقبة الداخلية، ثم الإجراءات التي تقوم بها. ثم تطرقنا للمراجعة الداخلية وأسلوب تنفيذ للمراجعة الداخلية، أهميتها ومجال تطبيقها والإطار القانوني للمراجعة الداخلية في الجزائر ووثائق عملية المراجعة.

أما الفصل الثالث يتمثل في دراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء، قمنا بالتعرف على المؤسسة الوطنية للمواد الحمراء ومختلف مهام ووظائف التي تقوم بها.

النتائج:

- ❖ بما أن المؤسسة تعتمد على القوائم المالية والبيانات المحاسبية في وضع الخطط والسياسات ومراقبة الأداء وتقييمه فإنها تحرص أن تكون هذه المعلومات موثوق بها ودقيقة تخدم المساهمين والمسؤولين لهذا تلجأ إلى المراجعة على أساس القوائم بها أو المسؤول عنها.
- ❖ إلزامية وجود مصلحة المراجعة الداخلية في المؤسسة وذلك لتعقد العلاقات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، مما يساعد على توفير مختلف البيانات وتقييم الإجراءات مع اقتراح الحلول الممكنة.
- ❖ التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية وذلك حتى يتسنى للمسؤولين التحكم أكثر في نشاطات المؤسسة، وعليه فالمراجعة الداخلية تعمل على تحقيق:
- ❖ تقييم درجة الحفاظ على الأصول.
- ❖ فحص مدى صدق المعلومات التي تصل المسؤولين وذلك بعد التأكد من صحتها وشموليتها بما في ذلك المحاسبية.
- ❖ تقييم مدى التزام العمال بالمسؤوليات المسندة إليهم.

الاقتراحات:

- ❖ يجب على المؤسسات وخاصة الإدارة العليا أن تبني نظام الرقابة الداخلية وتساعد على تمتين مخرجاته.
- ❖ على المراجع التحلي بروح المسؤولية والقدرة على التحكم التي تسمح له باللجوء بكل حرية إلى كل الوسائل المتعلقة بالموضوع الذي هو محل المراجعة.
- ❖ على المراجع أن يكون مستقلا تماما عن الجهات المعنية التي يتمكن من خلالها صياغة أحكامه بكل حرية.
- ❖ سعي إلى تبني طرق ونماذج رقابية حديثة تساعد على التقليل من الثغرات وأعمال الغش والتوفيق في القيام بأداء أشطهم بصورة فعالة.
- ❖ توفير الجو الرقابي الفعال (غير المعرقل للنشاط) يساعد على بلوغ الأهداف بدرجات عالية من الفاعلية والكفاءة.
- ❖ ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمدققين الداخليين وزيادة بسط هيبة المدققين الداخليين بين الموظفين وتصحيح نظرتهم للمدققين الداخليين بأنهم مساعدون لا أكثر ولا أقل.

آفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا المراقبة الداخلية ومراجعة الحسابات وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، يرى الباحث انو مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة وتتمثل في الآتي:
- ❖ تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية على سير عمل مدقق الحسابات
 - ❖ المراجعة الخارجية ودورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلي.
 - ❖ الرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية بين مسؤولية المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- (1) أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، 1999.
- (2) أحمد خيرات القطار، مبادئ مراقبة الحسابات المالية، مطبعة النهضة العربية، الإسكندرية، 1982.
- (3) أحمد صالح العبارات "المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوي السلوكي"، دار النشر القاهر.
- (4) أسعد محمد علي وهاب، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2010.
- (5) حاتم محمد الشيشيني، "أساسيات المراجعة: مدخل معاصر"، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
- (6) حسين القاضي، حسين دحدوح، "أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية"، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- (7) حسين عبيد، شحاتة السيد شحاتة، "المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- (8) حمد عباس حجازي "الأصول العلمية والممارسة الميدانية"، مكتبة عين الشمس، القاهرة 1982،
- (9) خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، 1999، 2000.
- (10) خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، أصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار الشروق، عمان، 1998.
- (11) طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، "المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.
- (12) عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، 2003.
- (13) فتحي رزق السوافري، سمير كامل محمد، محمود مراد مصطفى، الرقابة والمراجعة الداخلية (الاتجاهات الحديثة)، الطبعة 2002.
- (14) محمد الصحن ونور، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- (15) محمد الفيومي و عوض نبيل، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- (16) محمد الفيومي، عوض لبيب، "أصول المراجعة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون طبعة، 1998.
- (17) محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998.

- (18) وليام توماس، أمرسون هنكي تعريب: كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق.
(19) يونس محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، 2000.

الكتب باللغة الفرنسية:

- 1) Hamini, " **L'audit comptable et financier** ", Berti, Alger, première Edition, 2001.
- 2) HAMINI ALLEL, LE CONTROLE INTERNE L'ELABORATION DU BILAN COMPTABLE
, OPU.1993
- 3) I.F.A.C.I .Bases & Pratique Courantes de l'Audit Internes - Les outils de l'Audit.
- 4) L.D. Sawyer , (The practice of modern internal auditing) . Altamonte springs Florid. The
Institute of auditors, 1981.
- 5) SCHICK Pierre, " **Mémento d'audit interne : Méthode de conduite d'une mission** ",
Dunod, paris, 2007.

الجرائد:

- 1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد الصادر في 12 جانفي 1988.